

























































وترى اللجنة في هذا التعديل خطوة صائبة على طريق تعزيز حق الطفل في التعليم لما من شأنه الحث على إيلاء مزيد من الاهتمام والحرص على إلحاق الطفل بمراحل التعليم الإلزامي .

## القرارات ذات صلة بحقوق الإنسان

### 1- القرار الأميري رقم 9 لسنة 2009 بإنشاء المؤسسة القطرية للإعلام :

صدر القرار الأميري المشار إليه بتاريخ 2009/3/18 ونشر بالجريدة الرسمية بعددها الرابع الصادر في ابريل 2009، وأعاد القرار تنظيم الشؤون المتعلقة بالإعلام الإذاعي والمرئي لدولة قطر، حيث تضمن النص على إنشاء مؤسسة عامة تسمى : " المؤسسة القطرية للإعلام" لها الشخصية المعنوية وموازنة تلحق بموازنة مجلس الوزراء وتدار على أسس تجارية، تتبع مجلس الوزراء، وتهدف إلى تحقيق الرسالة البناءة للإعلام الإذاعي المسموع والمرئي بكفاءة ومهنية عالية، وأ سند القرار للمؤسسة في سبيل ذلك جملة من الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافها.

وتنوه اللجنة إلي الأهمية البالغة للإعلام ودوره البارز في إثراء ودعم وحماية حقوق الإنسان من خلال علاقته الوثيقة التي لا ينفك عراها بقضايا حقوق الإنسان باعتباره أحد أهم الآليات الفاعلة في إثراء ودعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ورسالته السامية في بناء وتعميق الوعي المجتمعي بأهمية حقوق الإنسان وغاياتها ومقاصدها النبيلة وتكوين وصناعة الرأي العام وتشكيل مواقفه المستنيرة فضلاً عن دوره الرقابي في الكشف عما قد يقع من تجاوزات على حقوق الإنسان.

وترى اللجنة في هذا القرار خطوة إيجابية من شأنها أن تثمر عن منح المزيد من الاستقلال لأجهزة الإعلام الإذاعي والمرئي لدولة قطر من خلال إدارة شؤون هذه الأجهزة عن طريق مؤسسة تدار على أسس تجارية وبما يمكنها من استثمار مواردها الناتجة عن أنشطتها في المجالات التي تتلاءم وطبيعة عملها، كمؤسسة عامة وفقاً لأحكام القانون رقم 26 لسنة 2004 بشأن الهيئات والمؤسسات العامة، بعد أن كانت هذه الأجهزة خاضعة في أداء مهامها لأحكام القانون رقم 11 لسنة 1997 بإنشاء الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون، وتأمل اللجنة أن يأتي هذا ال قرار السامي بثماره المرجوة وأن تنعكس آثاره الايجابية على أداء الإعلام رسالته خاصة فيما يتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعميق

الوعي المجتمعي بها وتغطية موضوعاتها وقضاياها بدقة وموضوعية وبصورة علمية ومهنية، مستظلاً في ذلك بالمناخ الآمن للكلمة الحرة الصادقة ال متطورة والموضوعية والبناءة.

## **القرارات الأميرية بإنشاء المجلس الأعلى للصحة وتنظيم المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة:**

يشكل إصدار القرار الأميري رقم (13) لسنة 2009 بإنشاء المجلس الأعلى للصحة، و القرار الأميري رقم (14) لسنة 2009 بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم، و القرار الأميري رقم (15) لسنة 2009 بتنظيم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، نقلة نوعي في مسار عمل تلك المجالس، حيث تضمنت القرارات المشار إليها النص على منح كل من هذه المجالس شخصية معنوية و موازنة تُلحق بالموازنة العامة للدولة، كما نصت على تبعية هذه المجالس للأمير ويلتقي الهدف من قرار إنشاء هذه المجالس وإعادة تنظيمها مع القضايا الجوهرية لحقوق الإنسان وإعمال الحق في الصحة والحق في التعليم و الرعاية الأسرية التي تشمل حقوق الطفل و المرأة. بما يحقق الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية 2030".  
والتي تنطلق الإيمان بمبادئ حقوق الإنسان لأجل تنمية شاملة و مستدامة.

ويأتي صدور قرار إنشاء المجلس الأعلى للصحة ومنحه صلاحيات واسعة في وضع الاستراتيجيات و اعتماد الخطط و إقرار البرامج في خدمات الصحة العامة للمواطنين و المقيمين، ليجسد دلالات عميقة بأن قضايا الصحة العامة لم تعد على جدول الأولويات فحسب و إنما أصبحت خياراً بحد ذاتها يوجب النهوض بها كعامل أساسي في كيان الدولة، كما تشيد اللجنة بما تضمنه القرار بتحديد مهام إشرافية للمجلس تتمثل في الإشراف على مؤسسة حمد الطبية، و المستشفيات العامة و الخاصة، وكذا المرافق الصحية العامة و العيادات و المختبرات و الصيدليات و مراكز ممارسة المهن الطبية المساندة.

كما تضمن القرار الأميري رقم (14) لسنة 2009 بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم النص علي استهداف المجلس بوصفه الجهة العليا المختصة بتطوير التعليم الارت قاء بمستوى التعليم بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد و الكفاءات البشرية المتميزة في شتى المجالات، وأن يقوم المجلس على ثلاث هيئات ، هيئة التعليم، التي تهدف وفقاً للمادة

(6) من القرار إلى تحقيق الجودة في التعليم من خلال توفير نظم تعليمية بديلة تعزز الإبداع و التمييز العلمي، وهيئة التعليم العالي، التي تهدف طبقاً للمادة (7) من القرار إلى تطوير التعليم العالي و الفني و التقني من خلال توفير التخصصات اللازمة وفقاً لاحتياجات سوق العمل الوطنية، وتشجيع الإبداع و التمييز للطلاب . و هيئة التقييم، التي تهدف حسب المادة (8) من القرار إلى تزويد الجهات المعنية بالمعلومات و البيانات و التحليلات اللازمة لتطوير التعليم في الدولة . كما تضمن القرار النص علي أن يكون للمجلس إدارة و لجنة تنفيذية تتولى اتخاذ القرارات التنفيذية للمجلس، وأن يتولى وزير التعليم العالي مهام الأمين العام في إطار التوجهات العامة للإستراتيجية الني يقرها المجلس، وفي ضوء القوانين و اللوائح المتعلقة بالتعليم.

كما تضمن القرار الأميري رقم (15) لسنة 2009 بتنظيم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة النص على أن هدف المجلس بوصفه الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشؤون الأسرة يتمثل في تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع ، و النهوض بأفرادها، و الحفاظ عليها قوية متماسكة ترعى أبنائها و تلتزم بالقيم الأخلاقية و الدينية و المثل العليا، وله في سبيل تحقيق ذلك العديد من الصلاحيات و الاختصاصات و منها العمل على تحقيق الأهداف التي نصت عليها المواثيق الدولية التي تعنى بشؤون الأسرة، إضافة إلى متابعة كافة الجهود الرامية إلى تنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الأسرة و حقوق الطفل و المرأة و الأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت إليها الدولة . و إبداء الرأي في مشروعات الاتفاقيات التي تُبرم في مجال حماية الأسرة و أفرادها . و اقتراح مشروعات الأدوات التشريعية ذات الصلة بالأسرة و أفرادها، كذلك العمل على تعزيز قدرات المرأة ، وتمكينها من المشاركة الاقتصادية و السياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصنع القرار، و زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيًا. و ترى اللجنة أن هذه المهام لتتوافق و تتلاقى مع أهداف و مبادئ حقوق الإنسان ، كما تأمل أن يكون المجلس آلية وطنية فاعلة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة فيما يتعلق بشؤون الأسرة .

**القرار الأميري رقم (16) لسنة 2009 بتعيين اختصاصات الوزراء**

صدر القرار المشار إليه متضمناً تحديد الاختصاصات العامة لكل وزارة وتأمّل اللجنة أن يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار لأعمال هذه الوزارات وإفساح المجال لتحقيق أهدافها و مهامها.

### المرسوم رقم 23 لسنة 2009 بالتصديق على النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

صدر المرسوم المشار إليه ونشر بالجريدة الرسمية بعددها الصادر في 26 يوليو 2009 متضمناً التصديق على النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن يكون له قوة القانون وفقاً للمادة 68 من الدستور.

وتضمن النظام الأساسي النص على إنشاء المركز ومنحه الشخصية القانونية الدولية المستقلة وأن يتخذ من مدينة الدوحة مقراً له، ويهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى ذات الصلة وفقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية النافذة في هذا الشأن، وتعزيز التعاون بين السلطات المختصة بالدول الأعضاء بشأن هذه الجرائم، والمساعدة في توحيد نظم تبادل المعلومات.

وترى اللجنة أن التصديق على النظام الأساسي له ذا المركز واتخاذ من مدينه الدوحة مقراً يمثل خطوة ايجابية فاعلة على طريق تعزيز التعاون الدولي في واحد من أهم مجالاته، فضلاً عما يجسده من تعزيز لمجمل حقوق الإنسان من خلال الوقاية من الآثار الضارة لجرائم المخدرات وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى على كافة حقوق الإنسان.

### القرار الأميري "35" لسنة 2009 بإنشاء مركز حماية حقوق الملكية الفكرية :

صدر القرار المشار إليه بتاريخ 5/8/2009، بإنشاء مركز حماية حقوق الملكية الفكرية، متضمناً بمادته الثالثة النص على أن "يهدف المركز إلى النهوض بسبل حماية حقوق الملكية الفكرية والوصول إلى المستوى الأمثل لكفالة حمايتها بما يتفق والاتفاقيات الدولية والنظم المعمول بها دولياً.

وأسند القرار للمركز في سبيل ذلك جملة من الاختصاصات منها اقتراح السياسات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها، والعمل على حماية الأسرار

التجارية والفصل في المنازعات التي تنشأ بين المؤلفين والغير وفقاً لأحكام القانون متى اتفق الأطراف على ذلك، وإقامة الدورات التدريبية للتوعية بحقوق الملكية الفكرية، كما تضمن القرار النص على تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية بالتنسيق مع الجهات المختصة، كما تضمن القرار النص على الوحدات الإدارية التي يتألف منها المركز واختصاصات كل منها.

وترى اللجنة أن هذا القرار يمثل خطوة إيجابية ذو أهمية كبرى، بما يجسده من دعم وتحفيز لكل المعنيين به وخاصة المبدعين وما يعكسه من توفير بيئة آمنة عادلة ومحفزة على العطاء والانجاز في العمل، منسجماً في ذلك مع نهج الدولة في التنمية التي تعول على إطلاق المقدرات الفكرية، فضلاً عما يجسده من خطوة فاعلة في سبيل التطبيق الفعلي للاتفاقية العربية لحماية المؤلف لعام 1981 التي صادقت عليها الدولة بالمرسوم رقم 50 لسنة 1986 والتي تضمنت بالمادة 23 منها النص على أن تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق المؤلف ويحدد التشريع الوطني بنية هذه المؤسسات واختصاصاتها.

وتأمل اللجنة أن يتطلع المركز إلى نصوص الاتفاقية المشار إليها فيما يتعلق بحقوق المؤلف واتخاذها مرجعاً أساسياً في أداء اختصاصاته والالتزام بنصوصها باعتبار أن للمعاهدة قوة القانون بحسب المادة "68" من الدستور.

### **القرار الأميري "49" لسنة 2009 بتنظيم الهيئة العامة لشئون القاصرين**

صدر القرار المشار إليه بتاريخ 5/8/2009 بإعادة تنظيم الهيئة العامة لشئون القاصرين، متضمناً بمادته الرابعة النص على أن هدف الهيئة المحافظة على أموال القاصرين ومن في حكمهم وتنميتها وحماية حقوقهم المالية بما يضمن لهم حياة كريمة ويعود عليهم بالنفع العام في جميع شئونهم.

وترى اللجنة أن ما تضمنه القرار في إسناد العديد من الاختصاصات للهيئة بوصفها الجهة العليا المختصة بكل ما يتعلق بشئون القاصرين يشكل انعكاساً حقيقياً للقيم الأخلاقية للدين الإسلامي الحنيف، ومتابعة جادة لاتخاذ التدابير الرامية لتنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحقوق الأسرة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة التي انضمت إليها الدولة.

## قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2009 بشأن تعبئة وتقديم بعض الأغذية

**الآدمية:** صدر القرار المشار إليه و نشر في الجريدة الرسمية في 25/2/2009، متضمنا النص على حظر استخدام أكياس البولي إيثيلين سوداء اللون أو أوراق الصحف أو المطبوعات المختلفة عند قيام منتجي وموزعي الأغذية الآدمية، و أصحاب المحال التجارية و المسؤولين عن الإدارة تعبئة أو تغليف الأغذية الآدمية . كما حظر القرار على منتجي و موزعي و بائعي العجائن والمخبوزات غير المجمدة ، بجميع أنواعها ، تعبئتها في أكياس بلاستيك من أي نوع ، مشترطاً تعبئتها في أكياس ورقية غير قابلة للتدوير ، وفقاً للمواصفات القياسية المعتمدة. كما حظر القرار على المطاعم والكفريات والمقاهي استخدام الأكواب أو أدوات تناول الطعام المصنعة من البلاستيك أو الفلين في تقديم المأكولات أو المشروبات الساخنة. وبعد هذا القرار خطوة لتعزيز وحماية الحق في الصحة، والحق في البيئـة لما في استعمال المواد البلاستيكية في تغليف و تقديم الأغذية الآدمية من خطورة على الصحة العامة، و بخاصة أكياس البولي إيثيلين سوداء اللون التي أثبتت التجارب العلمية أنها احتوائها على مواد مسرطنة.

### " القسم الرابع "

## " أنشطة الهيئات والجهات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان "

### " بدولة قطر "

يتناول هذا القسم إلقاء الضوء على أنشطة بعض الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ذات الصلة بدولة قطر خلال عام 2009 وذلك على النحو الآتي:

### - أولاً: افتتاح المركز الإقليمي للأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق

### الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بمدينة الدوحة:

شهد العام المنصرم حدثاً وطنياً ودولياً هاماً تمثل في افتتاح المركز الإقليمي للأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بمدينة الدوحة بتاريخ 27 / 5 / 2009، وبحضور المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة. والذي كانت دولة قطر قد دعت بمبادرة كريمة منها لاستضافته المقر الخاص به منذ عام 2004، و صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 53/60 لعام 2005 والذي

اعتمد بالإجماع بإنشاء المركز، وفي ديسمبر عام 2008 تم توقيع اتفاقية المقر الخاص بالمركز بين حكومة دولة قطر والأمم المتحدة باستضافة الدولة مقر المركز، ومما لا شك فيه أن اختيار دولة قطر كمقر لهذا المركز والذي يهدف لتغطية منطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ووجود هذا المقر بمدينة الدوحة ليجسد تقديراً وتكريماً من المجتمع الدولي لدولة قطر وتتويجاً لجهودها الوافرة في ميدان حقوق الإنسان، ويمثل صفحة مضيئة تضاف إلى السجل الحضاري لدولة قطر في هذا الميدان على المستوى الدولي، فضلاً عما ترى اللجنة فيه من وجود هذا المركز بدولة قطر سيثمر عن دعم وإثراء كبير لمسيرة حقوق الإنسان بالدولة وكل من منطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. ويهدف المركز إلى التعاون مع الحكومات بشأن تطوير سياسيات ومبادئ حقوق الإنسان من خلال التدريب والإعلام والتوثيق وتبادل الخبرات، وتعزيز وتقوية قدرات المؤسسات الحكومية والأجهزة المعنية بإدارة العدالة بهدف ترقية وحماية حقوق الإنسان ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتشيد اللجنة بالمبادرة الكريمة للدولة التي تواكبت مع افتتاح المركز بالإعلان عن تبرعها بمبلغ مليون دولار أمريكي دعماً منها لأعمال المركز.

### **ثانياً: اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالفئة A لدى لجنة**

**التسيق الدولية بالأمم المتحدة I.C.C. :شهد عام 2009 تطوراً إيجابياً آخر تمثل في**

اعتماد اللجنة - وبوصفها المؤسسة الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بدولة قطر- لدى لجنة التنسيق الدولية I.C.C بالأمم المتحدة بالفئة A بصفة مبدئية والمخصصة للمؤسسات الوطنية التي تتفق نظم عملها مع المبادئ والمعايير الدولية للمؤسسات الوطنية -مبادئ باريس- وذلك بدلاً من تصنيفها السابق لدى هذه اللجنة بالفئة B المخصصة للمؤسسات التي لا تتفق نظم عملها مع هذه المبادئ والمعايير، وان كانت هذه اللجنة قد أوصت بضرورة توفير مزيد من الضمانات المتعلقة بالاستقلال المالي والإداري وتوفير الاعتمادات المالية الدائمة والملائمة، وبعض الضمانات الخاصة بالتعددية في تشكيل اللجنة وذلك لاعتماد اللجنة بصفة نهائية بهذه الفئة وترى اللجنة في ذلك خطوة إيجابية هامة من شأنها الإسهام في الارتقاء بمكانة دولة قطر في ميدان حقوق الإنسان على المستوى الدولي، فضلاً عما يمثله ذلك للجنة بصفة خاصة من تقدير لجهودها وإقرار من



المجتمع الدولي باستقلالها ومهنيتها ومصداقيتها بما من شأنه، تعزيز قدراتها ومكانتها في المحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

### **ثالثاً: تقارير الجهات الدولية عن أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر:**

في إطار أداء اللجنة لمهامها المتعلقة برصد ما تثيره المنظمات والجهات الدولية عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة وفقاً لما أسنده إليها قانون إنشائها، رصدت اللجنة في مطلع عام 2009 صدور التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان حول العالم عن عام 2008 وما تضمنه بشأن حالة حقوق الإنسان بدولة قطر خلال العام المنصرم وكذا تقرير الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر وما تضمنه عن دولة قطر في هذا الشأن، كما رصدت اللجنة في مطلع العام الماضي صدور التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية عن أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر خلال عام 2008، وكذا التقرير الموازي لمنظمة الكرامة حول أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل وسنعرض لأهم ما تضمنه كل منها ومرئيات اللجنة بشأنها على النحو الآتي:

### **❖ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر:**

تضمن التقرير التعليق على أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر في عدة أقسام تضمنت الإشارة إلى بعض الإيجابيات، إلا أنه أورد العديد من الصور السلبية التي إرتأى أنها تمثل واقع حقوق الإنسان بدولة قطر خلال عام 2008، وسنعرض للجنة فيما يلي لأهم ما تضمنه التقرير من صور سلبية وتعقيب اللجنة على ذلك على النحو الآتي:

### **منع التعذيب:** أشار التقرير إلى أن دولة قطر لم تضع تعريفاً محدداً شاملاً للتعذيب

بتشريعاتها الوطنية في ضوء التعريف الوارد باتفاقية مناهضة التعذيب، وعدم وجود برامج خاصة بتدريب وتعليم الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين منع التعذيب.

### **أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز:** أشار التقرير إلى عدم تمكين بعض ممثلي للبعثات

الدبلوماسية من زيارة المعتقلين بجهاز امن الدولة وبعض مراكز الاحتجاز، وإيداع بعض

المحبوسين احتياطياً بالسجن المركزي نتيجة ازدحام مراكز الاحتجاز، وعدم الفصل بينهم والمحكوم عليهم بالا دانه.

**حجز الإبعاد:** أشار التقرير إلى تحقيق تقدماً فيما يتعلق بأوضاع حجز الإبعاد بشأن أعداد المحتجزين به ومدد الاحتجاز، وذلك نقلاً - كما ورد به- عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أنه تضمن إيداع بعض الأشخاص من الرجال والنساء بحجز الإبعاد لمجرد وجود منازعات قضائية مدنية وجنائية رغم صفتهم كمدعين في هذه المنازعات انتظاراً للفصل فيها.

### **الاعتقال والاحتجاز التعسفي:** تضمن التقرير الإشارة إلى ما تجيزه أحكام القانون رقم 17

لسنة 2002 بشأن حماية المجتمع من احتجاز الشخص لمدد قد تصل إلى عامين بموجب قرار دون تقديمه للمحاكمة وكذا أحكام القانون رقم 3 لسنة 2004 بشأن مكافحة الإرهاب الذي يجيز للنيابة العامة حبس المتهم مدة قد تصل إلى ستة أشهر.

**ضمانات المحاكمة المنصفة:** تضمن التقرير الإشارة إلى تأخر الفصل في بعض القضايا، وارتفاع الرسوم القضائية، وعدم توافر الحيادية والاستقلال في بعض النزاعات المدنية وانحياز الأحكام الصادرة في بعضها إلى المواطنين.

**حرية الصحافة:** تضمن التقرير الإشارة إلى أنه "رغم أن الدستور يكفل حرية الصحافة وفقاً للقانون إلا أن الحكومة حدت من هـ ذه الحقوق من الناحية العملية وواصل الإعلاميون والناشرون الرقابة الذاتية نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية عندما يتعلق الأمر بسياسات الحكومة والمواد التي تعتبر معادية للإسلام والعلاقات مع الدول المجاورة...، وأن الدولة تمارس الرقابة التحريرية والبرامجية على شبكة تلفزيون الجزيرة الفضائية الناطقة بالعربية من خلال تمويلها للشبكة وتأثيرها على إدارة المحطة...".

**حرية الانترنت:** أشار التقرير إلى "أن الحكومة وضعت بعض القيود على حرية التعبير عبر الانترنت ومراقبة المحتويات السياسية والدينية والإباحية "وأنها أجازت الاعتراض على حجب أي من هذه المواقع إلا أنه لم يتم رفع هذا الحجب نتيجة لذلك".

**حرية تكوين الجمعيات:** أورد التقرير أن هناك "قيود صارمة على تأسيس وإدارة الجمعيات والاتحادات المهنية حيث يحظر القانون المنظم لها مشاركتها في القضايا السياسية، وضرورة الحصول على ترخيص بإنشائها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية".

**حرية العبادة :** تضمن التقرير "وجود بعض القيود على العبادة العامة بشأن بعض الجماعات الدينية كالهندوس والبهاثيين والبوذيين الذين لا يسمح لهم بأداء الشعائر الدينية على النحو الذي يتاح لأصحاب الديانة المسيحية".

**التمييز ضد الرموز الدينية اليهودية :** جاء بالتقرير أنه "في بعض الأحيان واستجابة للأوضاع السياسية في المنطقة تنشر بعض الصحف العربية المملوكة من قبل أفراد رسوماً كاريكاتيرية تظهر أشكالاً عدوانية لليهود والرموز الدينية ومقالات صحفية تقارن بين قادة إسرائيل والنازيين وأن ذلك قد حدث بجرائد الوطن والشرق والعرب والراية ولم تثر أي ردود فعل من الحكومة..".

**حرية التنقل:** تضمن التقرير أن "الحكومة تمنع بصرامة التحركات داخل الدولة والسفر إلى الخارج لغير المواطنين، كما تمنع العمال الأجانب من دخول أماكن الترفيه أثناء العطل الأسبوعية في حين لا يمنع الرجال العرب والغربيين من دخول أماكن الترفيه في أي وقت".

**سحب وإسقاط الجنسية وجنسية أبناء القطرية وفئة البدون:** أشار التقرير إلى "قيام الدولة أحيانا بإسقاط الجنسية وسحب وثائق السفر القطرية لأسباب سياسية". كما أشار إلى "أن القانون لا يمكن المرأة من نقل حق المواطنة لأبنائها أسوة بالرجل حتى لو ولد الطفل نتيجة لزواج تم اعتماده من قبل السلطات، وأنه طبقاً لمفوضيه الأمم المتحدة للاجئين هناك ما يقارب 1500 من فئة البدون، وأن هناك أوامر ترحيل على وجه الاستعجال ضد بعض المقيمين لمدة طويلة من فئة البدون".

**العنف الأسري:** تضمن التقرير ما يشير إلى "تزايد حالات العنف الأسري ضد النساء والأطفال وأن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة قد تلقت عدد 122 حالة من حالات العنف ضد النساء، 73 حالة من حالات العنف ضد الأطفال...".

**التحرش الجنسي:** تضمن التقرير أن "هناك عدم ميل من الضحايا للإبلاغ عن هذه الجرائم خشية العار المجتمعي الذي يلحق بهن نتيجة الكشف عن ذلك وان القانون يسمح بالتساهل تجاه الرجل الذي يدان بارتكاب جريمة شرف أو اعتداء عنيف على امرأة لا تلتزم بأصول الاحتشام أو ذو سلوك منحرف، وأن هناك كفلاء يرتكبون التحرش الجنسي ويسيطون معاملة خدم المنازل في بعض الحالات وان هؤلاء يؤثرن عدم الإبلاغ خشية فقدان وظائفهن، وأن السفارة السيرلانكية قد أعلنت إبلاغها بوجود 700 حالة تحرش جنسي ضد رعاياها خلال

عام 2008، وأعلنت السفارة الاندونيسية عن خمس حالات اغتصاب وزيادة عدد التحرش الجنسي وأن هذه الحالات تم ارتكاب معظمها من قبل أصحاب العمل من المواطنين...".

**الاتجار بالبشر:** أشار التقرير إلى وجود عدة صور منها ما يلي:

إجبار بعض النساء ممن يسافرن طواعية للعمل بالبلاد على العمل في الدعارة بسبب ظروفهن الاقتصادية، تعرض بعض خدم المنازل للاسترقاق والاستغلال الجسدي والجنسي في معزل من الحماية التشريعية

- قيام بعض الكفلاء بتهديد العمال لديهم وإكراههم على العمل لفترات أطول مما ينبغي بأجور منخفضة ودون أجر في بعض الحالات والاحتفاظ بوثائق السفر الخاصة بهم ، عدم وجود قانون لمكافحة الاتجار بالبشر، وأن بعض الأحكام المتعلقة بنظام الكفالة تؤدي إلى حالات العمل الجبري أو الاستعباد وعدم تمكن العمال الأجانب من مغادرة البلاد دون موافقة الكفيل".

**ذوي الإعاقة:** أشار التقرير إلي "عدم توافر المعايير الخاصة بالاشتراطات المتعلقة بتسهيل وصول ذوي الإعاقة بالغالب الأعظم من الإنشاءات والمباني القائمة، وعدم توافر الخدمات اللازمة لهذه الفئة بالمدارس الحكومية والمستقلة".

**حقوق العمال:** تضمن التقرير الإشارة إلى عدة صور سلبية في هذا الشأن منها:

- تقييد حقوق العمال في التنظيمات العمالية بقصر هذا الحق على المنشآت التي لا تقل عدد القطريين من العمال فيها عن مائة شخص، وكذا القيود المفروضة على الحق في الإضراب، تشغيل العاملين من الأجانب في العديد من الحالات في ظروف تشكل عمالة إجبارية لوجوب موافقة الكفيل على مغادرة العامل البلاد وامتناع بعض أرباب العمل عن ذلك مع الامتناع عن أداء الأجور والرواتب أو التأخر في أدائه.

- تدني متوسط الأجور للعاملين من غير المواطنين بما لا يوفر المستوى اللائق للعيش الكريم للعامل وأفراد أسرته، وتشغيل العمالة المنزلية لساعات تصل إلى اثني عشر دون الحصول على راحات أسبوعية وعدم الحصول على الرواتب وسوء المعاملة، وأن السفارة النيبالية قد أعلنت عن تلقيها ما يقارب 1500 شكوى كما أعلنت السفارة السيرلانكية عن تلقيها من 50 إلى 60 شكوى بصفة يومية خلال عام 2008 في هذا الشأن.

**وتعقيباً على** ما تضمنه هذا التقرير تنوه اللجنة أنها لا تساير هذا التقرير في كثير مما ورد به لتسامه بالمغالاة في تقدير وتشخيص الواقع في كثير من الموضوعات التي تناولها كالموضوعات المتعلقة بأوضاع السجون وأماكن الاحتجاز والاعتقال والاحتجاز التعسفي وحرية التنقل، وافتقاده الدقة فيما تناوله من حالات أخرى والمتعلقة بضمانات المحاكمة المنصفة وحرية العبادة والتمييز ضد الرموز الدينية اليهودية و سحب وإسقاط الجنسية القطرية، وعدم إحاطته بشأن بعض الحالات بجهود الدولة المتعلقة بحقوق العمال والاتجار بالبشر والخلط بين السياسية الرسمية للدولة وما يمكن أن يقع من تجاوزات من قبل بعض الأفراد في حالات أخرى، وقد آثرت اللجنة إرجاء التعقيب على ما تضمنه هذا التقرير بشأن كل من هذه الموضوعات تفصيلاً وتناول ذلك مع مرئيات اللجنة وتوصياتها بشأن أوضاع حقوق الإنسان خلال عام 2009 بالقسم الأخير من هذا التقرير.

### **تقرير منظمة العفو الدولية عن أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر:**

تضمن تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009 والذي يغطي أوضاع حقوق الإنسان حول العالم خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر عام 2008، تعليقاً عن أوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر أشار فيه إلى عدة صور سلبية رأى التقرير أنها تمثل واقع حقوق الإنسان بالدولة بشأن بعض الموضوعات ستعرض اللجنة لها بإيجاز على النحو الآتي:

**حقوق الجنسية:** تضمن التقرير "أن الحكومة قد واصلت حرمان مئات الأشخاص من الجنسية القطرية مما أدى إلى حرمانهم من فرص العمل والحصول على الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وأنه لم يكن بوسع هؤلاء الانتصاف أمام القضاء، وصدور أوامر بترحيل البعض منهم، فضلاً عن صدور أحكام بالسجن ضد البعض دون تقديم أسباب ذلك".

**حقوق العمال الأجانب:** تضمن التقرير أنه "ظل العمال الأجانب الذين يشكلون نسبة كبيرة من قوة العمل في قطر يتعرضون للإيذاء والتمييز على أيدي أصحاب العمل دون أن تتوفر لهم حماية قانونية، وكانت الأجنيبات اللاتي يعملن خادماً في المنازل عرضة على وجه الخصوص للإستغلال والإيذاء بما في ذلك الضرب والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأن الأنباء قد أفادت عن أن نحو 20 ألف عامل وعاملة قد فروا من مخدمتهم خلال عام 2007 وحده بسبب التأخير في أداء أجورهم أو عدم آدائها على الإطلاق فضلاً عن

طول ساعات العمل وسوء الظروف المتعلقة به، وأن هناك مشروع قانون لتحسين ظروف العمال الأجانب إلا أنه لم يسن بعد كقانون".

**التمييز والعنف ضد النساء والفتيات:-** تضمن التقرير "أن المرأة ما برحت تعاني من التمييز في القانون والممارسة العملية وتفتقر إلى الحماية القانونية الكافية من العنف في محيط الأسرة، وتنطوي قوانين الأسرة بشكل خاص على التمييز ضد المرأة حيث تجعل الطلاق أمراً أيسر للرجل منه بالنسبة للمرأة، كما تتعرض المرأة التي يهجرها زوجها أو التي تطلب الطلاق لمصاعب اقتصادية شديدة".

**الأمن ومكافحة الإرهاب:** تضمن التقرير أن "قوانين الإرهاب المعمول بها في دولة قطر تتسم بكونها فضفاضة، وتجزئ للسلطات اعتقال المشتبه فيه لمدة تصل إلى ستة أشهر دون تهمة، وقد تصل إلى عامين دون محاكمة إستناداً إلى تهمة مصاغة بعبارات مبهمة".

**وتعقيباً على ما تضمنه هذا التقرير** تنوه اللجنة إلى أنها لا تسائر كثير مما ورد به لمغالاته بدوره في تقدير وتشخيص الصورة الحقيقية الواقعية بشأن ما تناوله من موضوعات سبق وأن تناولها أيضاً تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، وتحيل اللجنة في توصياتها ومرئياتها بشأن بعض مما تضمنه هذا التقرير إلى ما سبق أن أشارت إليه بتعقيبها على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية في هذا الشأن.

### **تقرير الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر:**

رصدت اللجنة صدور التقرير السنوي لوزارة الخارجية الخاص بأوضاع الاتجار بالبشر حول العالم والصادر بتاريخ 16 / 6 / 2009، والذي تضمن تعليقاً على أوضاع الاتجار بالبشر بدولة قطر أشار فيه إلى العديد من الصور السلبية التي رأى التقرير أنها تمثل واقع الاتجار بالبشر بدولة قطر ستعرض اللجنة بإيجاز لأهم ما تضمنه بشأنها وتعقيب اللجنة ومرئياتها حول ما ورد به على النحو الآتي:

### **ظروف العمل الأقرب إلى العبودية:** تضمن التقرير أن دولة قطر "استمرت معبراً ومقصداً

للاتجار في الرجال والنساء لغرض استغلالهم في الخدمة المنزلية القسرية، وفي مستوى أقل لغرض الاستغلال الجنسي بمقابل مالي، حيث يسافر الرجال والنساء طواعية من كل من الهند، باكستان، بنجلاديش، نيبال، الفلبين، اندونيسيا، فيتنام، سريلانكا، أثيوبيا، السودان، تايلاند، مصر، سوريا، الأردن، الصين كعمال وخدم منازل إلا أن بعض هؤلاء

يواجهون في وقت لاحق ظروف عمل اقرب إلى العبودية من بينها : وقوعهم تحت التهديد بالحقاق أضرار جسيمة بهم، أو إيهامهم بوظائف أخرى غير المتفق عليها، واحتجاز مستحقاتهم، وإلزامهم بأعباء تقع على رب العمل، وفرض قيود على حرية تنقلهم ومصادرة وثائق سفرهم ورفض منحهم تصاريح السفر، والاحتجاز التعسفي، والإيذاء البدني والعقلي والجنسي، وأن الحكومة لا تلتزم بالحد الأدنى لمعايير الاتجار بالبشر إلا أنها تبذل جهوداً ملموسة في هذا الاتجاه كان منها سن الدولة لقانون جديد للكفالة ..، ووجود مشروع لقانون بشأن الاتجار بالبشر..،"

**- محاكمة مرتكبي الاتجار بالبشر:** تضمن التقرير أن "الحكومة تبذل جهوداً متواضعة فيما يتعلق بالتحقيق مع مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وأن الدولة لا تحظر كافة مم ارسات الاتجار، وان كانت تجرم العبودية وعمل السخرة إلا أن العقوبة المقررة للسخرة غير كافية..، وأن الحكومة وان كانت قد أحالت شخصين للمحاكمة عن جرائم تتعلق بالاتجار بالبشر بشأن واقعة قتل لأحد خدم المنازل، إلا أنها لم تقدم دليلاً آخر على وجود ملاحظات قضائية لأصحاب العمل أو القائمين على استقدام العمالة ممن يثبت تورطهم في عمل السخرة، أو خداع العمال بتوظيف وهمي، كما أخفقت في تقديم أي دليل على تقديم المتورطين في الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي بمقابل مالي..".

**حماية ضحايا الاتجار بالبشر:** تضمن التقرير أن "الدولة أخفقت في تقديم دليل على بذل جهود حقيقية لحماية ضحايا الاتجار بالبشر رغم قيام مؤسسات الرعاية الصحية بإحالة بعض الحالات التي يشتبه تعرضها للإيذاء إلى الملجأ الحكومي لمكافحة الاتجار ..، وأن الحكومة لا تزال تفتقر إلى إجراءات منهجية لإنفاذ القوانين لغرض تحديد ضحايا الاتجار بالبشر من بين الأوساط المحتمل تعرضهم لهذه الممارسات كالعمال الوافدين ممن ينتظر ترحيلهم عن البلاد والنساء اللاتي القي القبض عليهن لممارستنهن البغاء ..، وان بعض الضحايا يضطرون للبقاء بمراكز الترحيل لعدة أشهر انتظاراً لحل المنازعات الخاصة لهم أو الحصول على إذن الكفيل بمغادرة البلاد ...، وأن الحكومة تدير ملجأ لضحايا الاتجار بالبشر إلا أن هذا الملجأ ظل دون المستوى ..، وان الحكومة لم توفير بدائل للضحايا خلاف ترحيلهم إلى بلدانهم..".



**- منع الاتجار بالبشر:** تضمن التقرير فيما يتعلق بذلك أن الدولة "بذلت جهوداً لموسة لمنع الاتجار بالبشر حيث واصلت الحكومة الحملات الإعلامية لتثقيف وتوعية المواطنين بالدلالات القانونية للاتجار بالبشر...، وأن التصريحات الحكومية تشير إلى أن مشكلة الاتجار بالبشر بدولة قطر تنشأ في الموطن الأصلي للضحايا...، وأن لم ترد تقارير تشير إلى اتخاذ الحكومة لتدابير بغرض الحد من الطلب على البغاء وممارسة الجنس بمقابل...، وعدم وجود حملات توعية تستهدف المواطنين الذين يسافرون إلى مقاصد سياحية في الخارج لممارسة الجنس...، وأن الدولة لم تصادق على بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر...".

**تعقيب اللجنة:** تعرب اللجنة في تعقيبها على ما تضمنه هذا التقرير عما انطوى عليه بدوره من المغالاة في كثير مما ورد به في تقدير وتشخيص الصورة الواقعية لحالات وصور الاتجار بالبشر بدولة قطر، وافتقاره الإحاطة الكافية بالجهود العديدة للدولة بشأن مكافحة هذه الصور، وتنوه اللجنة أيضاً إلى أن ما تضمنه هذا التقرير من الصور التي إرتأتى أنها تمثل واقع الاتجار بالبشر بدولة قطر سبق أن تناولها تقرير وزارة الخارجية الخاص بأوضاع حقوق الإنسان حول العالم ومن ثم ترى اللجنة التعقيب على ما ورد به من موضوعات لدى تناولها أوضاع حقوق الإنسان بالدولة ومرئياتها وتوصياتها في هذا الشأن بالقسم الأخير من هذا التقرير.

### **التقرير الموازي لمنظمة الكرامة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان**

رصدت اللجنة ما ورد بالتقرير الموازي لمنظمة الكرامة "إحدى المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان حول العالم والعالم العربي بصفة خاصة" والمقدم منها إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في سياق المراجعة الدورية الشاملة المزمع إجرائها عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة، والذي تضمن الإشارة إلى بعض الإيجابيات إلا أنه ساق العديد من الصور السلبية التي رأى أنها تجسد واقعاً لأوضاع حقوق الإنسان بالدولة، تمثلت أهمها -حسبما تضمنه التقرير- في: "عدم توافر الضمانات الكافية لاستقلال القضاة من الأجانب، والتوسع في تعريف الجريمة الإرهابية بقانون الإرهاب 3 لسنة 2004، وما تجيزه أحكام قانون حماية المجتمع 17 لسنة 2002 لوزير الداخلية من توقيف المشتبه في ارتكابهم جرائم تعلق بهذا القانون لمدة تصل إلى سنة يجوز مضاعفتها بموافقة رئيس



الوزراء، تحصين هذه القرارات من الطعن عليها أمام القضاء، وعدم وضع تعريف كجريمة التعذيب وفقاً لتعريفه الوارد باتفاقية مناهضة التعذيب، والاحتجاز التعسفي وسواء المعاملة لمن يتم إيداعهم أماكن الاحتجاز وفقاً لقانون حماية المجتمع، وتوسع قانون الجنسية 38 لسنة 2005 في حالات سبح وإسقاط الجنسية والمغايرة بين القطريين ومن اكتسبوا الجنسية بطريق التجنس بشأن الانتخاب والترشيح وتجريد البعض من جنسيتهم بصورة جماعية ولأسباب سياسية في بعض الحالات، وجود عدة مئات ممن سحبت أو أسقطت جنسيتهم لم ترد إليهم جنسيتهم، وان العمالة الأجنبية لا تتمتع بالحماية القانونية الطافية وخاصة العمالة المنزلية".

وتنوه اللجنة إلى أن هذا التقرير قد شابه الغلو في بعض ما ورد به دوره، وإرجاء تعقيبها على ما تضمنه من موضوعات لدى تناو ل اللجنة التعليق على أوضاع حقوق الإنسان ومرثياتها وتوصياتها في هذا الشأن.

## " القسم الخامس "

### أنشطة وأعمال اللجنة

يتناول هذا القسم إلقاء الضوء على أنشطة وأعمال اللجنة المتعلقة بأداء كافة المهام والاختصاصات المسندة إليها وفقاً لقانون إنشائها، خلال عام 2009، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: الشكاوى:

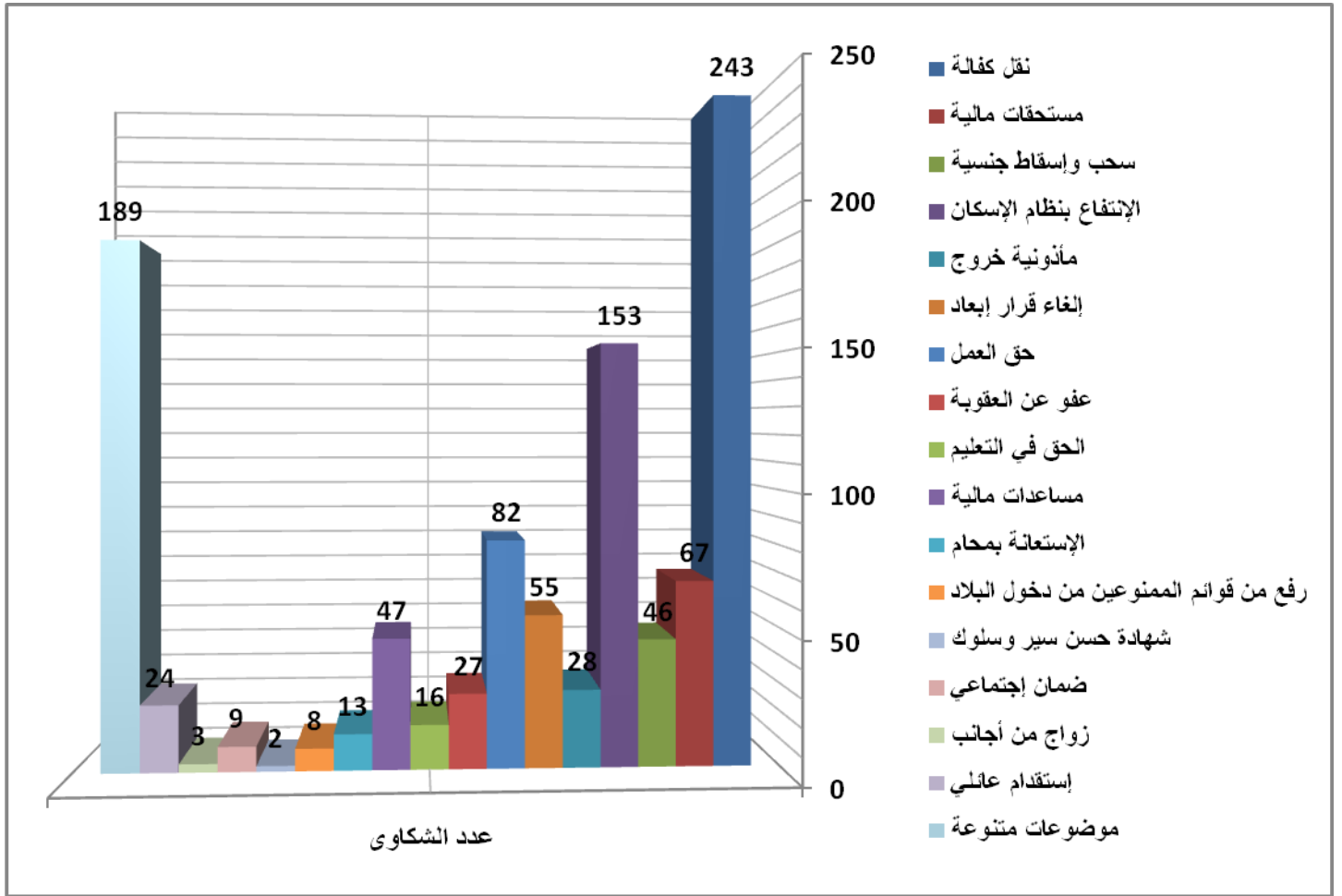
تنطلق اللجنة في أدائها لما أسنده القانون إليها من النظر في التجاوزات على حقوق الإنسان، من إيمانها بأن تلقي ونظر الشكاوى وتقديم المشورة القانونية يمثل أحد الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف اللجنة التي توخاها قانون إنشائها في العمل على حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن كونه أحد مصادر رصد أوضاع حقوق الإنسان من خلال ما تعكسه أنواع وأعداد ما تتلقاه اللجنة من بلاغات أو شكاوى وتقصيري اللجنة الحقائق بشأنها من الوقوف على حالة حقوق الإنسان التي تتصل بهذه الشكاوى، إضافة لإفساح المجال لتنسيق اللجنة مع الجهات المعنية لاطلاعها على ما يعترض الأفراد من صعوبات ومعوقات وإبداء المشورة والتوصيات اللازمة لتداركها وتفادي وقوعها.

**- الشكاوى والالتماسات الواردة للجنة خلال المدة التي يغطيها التقرير:**

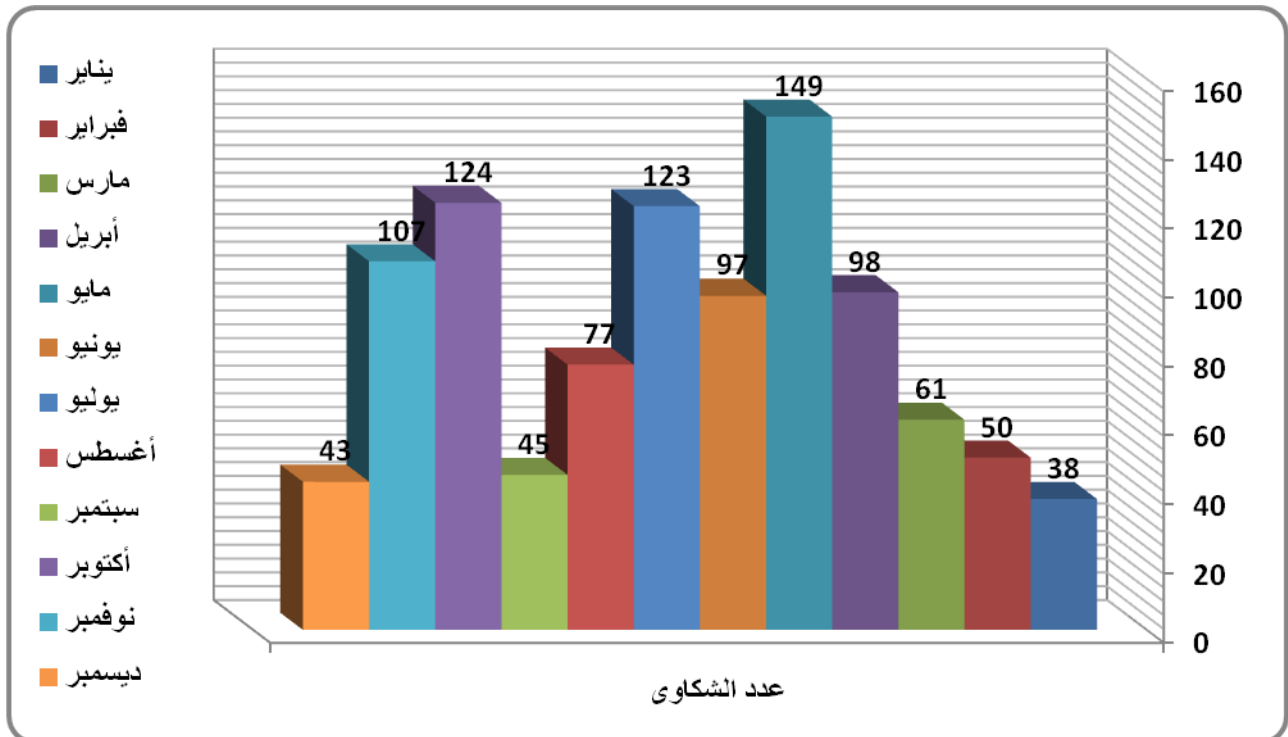
ورد للجنة خلال عام 2009 عدد "1012" شكوى تتعلق بموضوعات وحقوق متنوعة تم تصنيفها على النحو الآتي:-

العدد	الموضوعات
243	نقل كفالة
67	مستحقات مالية
46	سحب وإسقاط جنسية
153	الإنتماع بنظام الإسكان
28	مأذونية خروج
55	إلغاء قرار إبعاد
82	حق العمل
27	عفو عن العقوبة
16	الحق في التعليم
47	مساعدات مالية
13	الإستعانة بمحام
8	رفع من قوائم الممنوعين من دخول البلاد
2	شهادة حسن سير وسلوك
9	ضمان إجتماعي
3	زواج من أجنب
24	إستقدام عائلي
189	موضوعات متنوعة
1012	الإجمالي

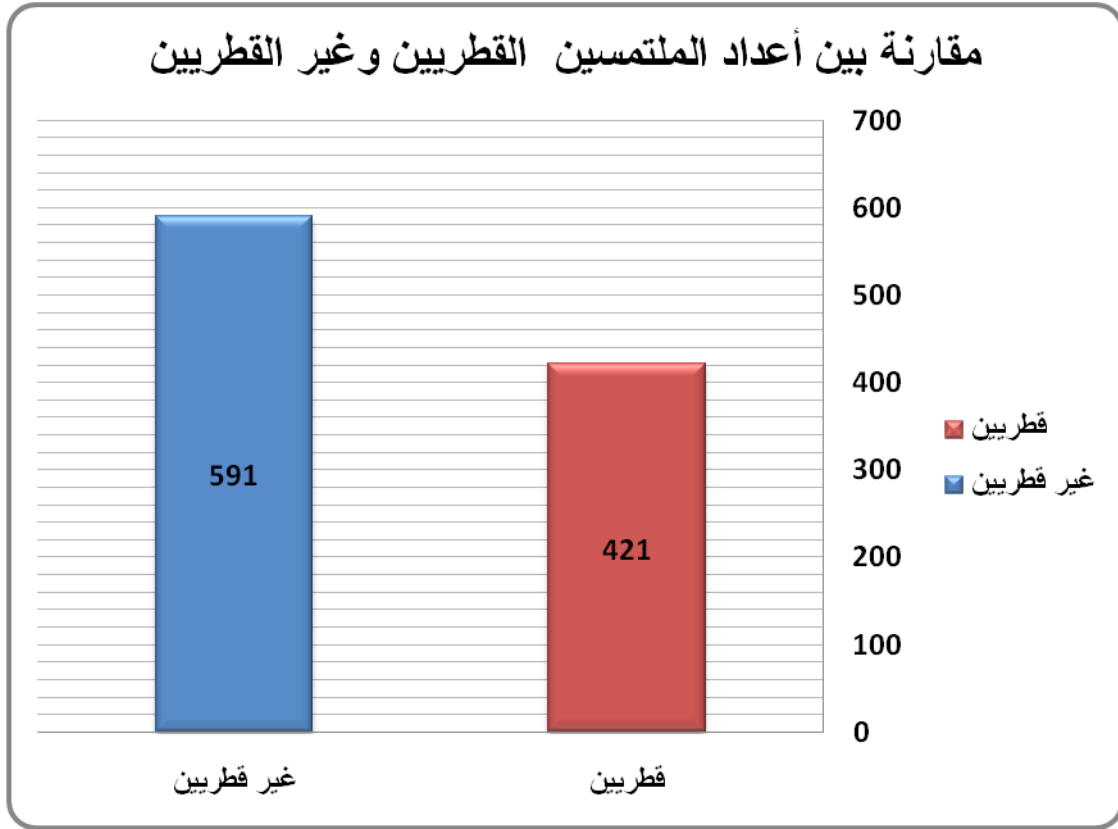
ويبين الرسم البياني الآتي موضوع وأعداد الالتماسات والشكاوي التي تلقتها اللجنة خلال المدة التي يغطيها التقرير:



كما يبين الرسم التوضيحي الالتماسات الواردة للجنة خلال الأشهر موضوع التقرير



كما بين الرسم التوضيحي الآتي أعداد الالتماسات المقدمة للجنة من القطريين وغير القطريين خلال المدة التي يغطيها التقرير



القطريين : 421 ، غير القطريين : 591

وقامت اللجنة ببحث ودراسة هذه الشكاوى والالتماسات وتفصى الحقائق بشأنها واتخاذ اللازم بشأن كل منها في ضوء ذلك وتسوية البعض منها بالطرق الودية ومخاطبة الجهات المختصة بشأن بعضها للنظر في موضوعها واتخاذ اللازم قانوناً بشأنها، أو توجيه ذوي الشأن إلى الجهات المختصة بعد إرشادهم إلى السبل القانونية اللازمة لطرح شكاوهم أمام هذه الجهات، أو حفظ الشكاوى بعد إجراء الدراسة اللازمة لها وثبوت عدم صحتها أو إفتقارها للسند القانوني.

كما تنوه اللجنة في ذات السياق، أنها تتلقى بصفة يومية ودائمة العديد من طلبات الاستشارات القانونية التي يتعذر حصرها سواء من المتقدمين للجنة أو عبر خطوط الهاتف الخاصة باللجنة وتقديم هذه الاستشارات لطالبيها وتوضيح المراكز القانونية الخاصة بهم بشأن قضاياهم.

**أنشطة وأعمال اللجنة الأخرى:**

## - في مجال التقارير الوطنية المقدمة للهيئات المعنية بحقوق الإنسان :

- شاركت اللجنة في إعداد التقرير الوطني المقرر تقديمه من دولة قطر بشأن بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها الدولة، وهي التقارير الخاصة بالاتفاقية رقم 29 لسنة 1930 الخاصة بالسخرة، والاتفاقية رقم 105 لسنة 1957 الخاصة بالعمل الجبري، والاتفاقية رقم 138 لسنة 1973 بالحد الأدنى لسن الاستخدام، والاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأعدت اللجنة تقريراً بمرئياتها تضمن ما اتخذته الدولة من تدابير تشريعية وتنفيذية بشأن كل منها، وتم إرساله إلى وزارة العمل.
- شاركت اللجنة في إعداد التقرير الوطني المقرر تقديمه من دولة قطر بشأن تنفيذ توصيات مؤتمر اليونسكو لعام 1974 - الدورة الثامنة عشر " والمتعلقة بالتدابير التي اتخذتها الدولة في مجال التربية على حقوق الإنسان، وأعدت اللجنة تقريراً بمرئياتها في هذا الشأن تم إرساله إلى اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم .
- شاركت اللجنة بمرئياتها حول طرق ووسائل تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان كطلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة واعدت تقريراً بمرئياتها ومقترحاتها في هذا الشأن تم إرساله إلى مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية ومكتب المفوضية السامية بالأمم المتحدة بجنيف في نوفمبر من العام الماضي .
- شاركت اللجنة في إعداد التقرير المقرر تقديمه من دولة قطر حول مرئياتها المتعلقة بكيفية تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان القائمة على مبادئ الحيادية والموضوعية واللاانتقالية، وأعدت اللجنة تقريراً بمرئياتها تم إرساله إلى مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية.
- شاركت اللجنة بمرئياتها حول مشروع المبادرة العربية لبناء القدرات العربية لمكافحة الاتجار بالبشر المقترح إطلاق جامعة الدول العربية لها، وأعدت اللجنة تقريراً بمرئياتها في هذا الشأن تم إرساله إلى المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- شاركت اللجنة في إعداد التقرير الوطني المقرر تقديمه من دولة قطر بشأن تنفيذ "برنامج عمل بكين + 15" والصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها، وأعدت تقريراً بمرئياتها في هذا الشأن وتم إرساله إلى المجلس الأعلى لشئون الأسرة.

- شاركت اللجنة في إعداد التقرير الدوري الثاني لدولة قطر حول اتفاقية حقوق الطفل المقدم بالدورة 52 أمام لجنة حقوق الطفل بجنيف حول بعض القضايا التي أسند للجنة الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة في إعداد الردود والتعليق عليها وفقاً لكتاب الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشئون الأسرة واعدت اللجنة تقريراً تضمن تقديم المعلومات اللازمة بشأن هذه القضايا ومرثيات اللجنة بشأنها وتم إرساله إلى المجلس الأعلى لشئون الأسرة بتاريخ 2009/7/15.

- شاركت اللجنة بمرثياتها في إعداد التقرير الوطني لدولة قطر المقرر تقديمه لآلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5 وأعدت اللجنة تقريراً بملاحظاتها ومرثياتها في هذا الشأن وتم إرساله إلى مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في نوفمبر من العام الجاري.

### **في مجال التعاون مع الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان:**

- قامت اللجنة بإبرام اتفاقية تعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية خلال زيارة وفد اللجنة لمقر الجمعية بمدينة الرياض بتاريخ 2009 / 1 / 13 .

- بتاريخ 2009 / 2 / 4 استقبلت اللجنة بمقرها السيد / جوزيف أي لوبارون سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالدوحة وتم خلال اللقاء استعراض التطورات التي تشهدها دولة قطر في ميدان حقوق الإنسان وسبل تطوير التعاون في هذا الميدان .

- بتاريخ 2009 / 2 / 10 استقبلت اللجنة المفوض العام لحقوق الإنسان بالأردن تم خلال اللقاء استعراض كيفية تعزيز التعاون بين اللجنة والمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن .

- بتاريخ 2009 / 3 / 2 استقبلت اللجنة السيد / جون هوكينز السفير البريطاني بالدوحة تم خلال اللقاء استعراض التطورات التي شهدتها حقوق الإنسان بالدولة و التطورات على المستوى الدولي .

- بتاريخ 2009 / 3 / 17 وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع مركز التضامن العالمي الأمريكي المعني بحقوق الإنسان عامة وحقوق العمال بصفة خاصة وبحضور ال سفير الأمريكي بالدوحة والتي تضمنت تعزيز أطر التعاون وتبادل الخبرات في مجال التدريب على حقوق الإنسان .

- بتاريخ 27 / 5 / 2009 استقبلت اللجنة وفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان تم خلال اللقاء استعراض سبل تعزيز التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان.
- بتاريخ 24 / 3 / 2009 استقبلت اللجنة رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تم خلال اللقاء استعراض تطوير وتعزيز سبل التعاون ومناقشة التطورات في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي.
- بتاريخ 2009/6/3 استقبلت اللجنة بمقرها سعادة سفير الجمهورية العراقية بالدولة وتناول اللقاء استعراض سبل تعزيز وتنمية التعاون والقضايا ذات الاهتمام المشترك.
- حصلت اللجنة في مطلع أغسطس عام 2009 على العضوية الكاملة لمنندى آسيا والباسيفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يضم في عضويته سبعة عشر دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادي.
- حصلت اللجنة خلال أغسطس لعام 2009 أيضاً على العضوية الكاملة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ICC التابعة للأمم المتحدة.
- بتاريخ 2009/8/17 استقبلت اللجنة سعادة سفيرة جمهورية الهند بالدوحة تضمن اللقاء استعراض التطورات التي تشهدها دولة قطر في ميدان حقوق الإنسان وسبل تنمية وتعزيز التعاون المشترك في هذا الميدان.
- شاركت اللجنة في الأعمال المتعلقة بمراقبة الانتخابات الرئاسية للجمهورية الموريتانية وذلك ضمن وفد ضم إلى جانب اللجنة ممثلين عن المؤسسة العربية للديمقراطية.
- بتاريخ 2009/11/12 وقعت اللجنة بمقرها اتفاقية تفاهم مع الأمانة العامة للحوار الأوربي والذي بموجبه تستضيف الدوحة الاجتماع الخامس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي المزمع عقده خلال الفترة من 8 إلى 10 مارس 2010، والذي سيدور حول حقوق المرأة بمشاركة أربعة عشر دولة عربية وأوروبية.
- بتاريخ 2009/11/16 استقبلت اللجنة بمقرها سعادة سفير الجمهورية الموريتانية بالدوحة وتناول اللقاء استعراض أوجه العلاقات الثنائية في ميدان حقوق الإنسان.
- شاركت اللجنة بمرئياتها بشأن طلب الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بالامم المتحدة من حكومات الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مرئياتها ومقترحاتها حول مضمون ومجالات تطبيق التضامن الدولي واعدت

اللجنة تقريراً بمرئياتها في هذا الشأن تم إرساله إلى مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في مطلع ديسمبر من العام الماضي.

### **في مجال مشروعات القوانين:**

شاركت اللجنة بمرئياتها حول مشروع القانون الجاري دراسته الخاص بشأن مكافحة فيروس الايدز وحماية المتعايشين معه، وأعدت اللجنة تقريراً تضمن مرئياتها والمعايير الدولية ذات الصلة وتم إرساله في أبريل من العام الجاري إلى سعادة وزيرة الصحة العامة رئيسة اللجنة الوطنية للوقاية من مرض الإيدز.

### **في مجال البحوث والدراسات:**

- أعدت اللجنة وبالتنسيق مع وزارة الداخلية - دراسة حول مرئياتها لإعداد إستراتيجية وطنية للشرطة المجتمعية في دولة قطر.
- قامت اللجنة بإعداد دراسة حول "إنشاء لجنة دائمة لحقوق الإنسان بمجلس ال شورى" تضمنت مرئياتها وتوصياتها بإنشاء لجنة متخصصة لحقوق الإنسان بمجلس الشورى في ضوء توصيات الإتحاد البرلماني الدولي والإتحاد البرلماني العربي والآثار الإيجابية المرتقبة حال إنشائها على المستويين الوطني والدولي، وتم رفعها لمعالي رئيس مجلس الوزراء.
- قامت اللجنة بإعداد دراسة عن أوضاع الأطفال الذين تم إجراء عمليات "زراعة القوقعة" بدولة قطر في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، متضمنة مرئياتها وتوصياتها ورفعها إلى مكتب سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو أمير البلاد.

### **في مجال الدورات التدريبية والتثقيفية:**

- بتاريخ 4 / 1 / 2009 نظمت اللجنة " الدورة التدريبية الرابعة لمنتسبي اللجنة " حول "آليات الحماية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان " والتي امتدت أعمالها حتى 8 / 1 / 2009 بمقر اللجنة.
- نظمت اللجنة بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان دورة تدريبية حول "إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي " والتي عقدت بفندق الميلينيوم بتاريخ 29/3/2009.



- نظمت اللجنة بالمشاركة مع مركز دار الشرق للمعلومات والتدريب - دورة تثقيفية حول "التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان" استهدفت تدريب الصحفيين حول أعمال تغطية قضايا وموضوعات حقوق الإنسان"، والتي عقدت بفندق الميليبيوم بالدوحة خلال الفترة من 25 إلى 29 / 1 / 2009.

- بتاريخ 15 / 2 / 2009 نظمت اللجنة دورة تدريبية لموظفي اللجنة حول "أساسيات القانون الدولي لحقوق الإنسان" والتي عقدت بمقر اللجنة خلال الفترة من 15 إلى 19 / 2 / 2009.

- بتاريخ 22 / 2 / 2009 نظمت اللجنة دورة تثقيفية للقائمين على إنفاذ القوانين حول "الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان" والتي عقدت بفندق الميليبيوم والتي امتدت أعمالها إلى 26 / 2 / 2009.

- بتاريخ 22/3/2009 نظمت اللجنة دورة تثقيفية لدعاة وخطباء المساجد بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تحت عنوان "حقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية" استهدفت التعريف بالمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات حمايتها والتي عقدت بفندق الميليبيوم خلال الفترة من 22 إلى 26/3/2009.

- بتاريخ 7 أبريل 2009 نظمت اللجنة دورة تدريبية حول "مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل" وذلك لمنتسبي بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بإعداد ومناقشة التقرير الوطني لدولة قطر المقرر تقديمه لمجلس حقوق الإنسان والتي استهدفت التعريف بدور واختصاصات المجلس وكيفية إعداد ومناقشته.

- بتاريخ 22 أبريل 2009 - وفي إطار المشاركة في فعاليات أسبوع الأصم- نظمت اللجنة بالتعاون مع المركز الثقافي للصم، دورة تدريبية خاصة لموظفي اللجنة تضمنت التعريف بلغة الإشارة، وذلك بمقر اللجنة خلال المدة من 22 إلى 23 أبريل 2009.

- قامت اللجنة بالتنسيق مع مدرسة الوكرة الابتدائية للبنات لإلقاء محاضرة عن حقوق الطفل، حيث تم إلقاء هذه المحاضرة بتاريخ 16 مارس 2009 بمقر المدرسة.

- بتاريخ 29/4/2009 قامت اللجنة بإعداد وتنظيم وعقد لقاء مع طالبات مدرسة الوكرة الثانوية المستقلة للبنات بمقر اللجنة وتم إلقاء محاضرة تضمنت التعريف بحقوق الإنسان بللمواثيق الدولية والتشريعات القطرية.

- نظمت اللجنة دورة تدريبية للقائمين على إنفاذ القوانين حول "التشريعات القطرية وحقوق الإنسان" والتي عقدت بالنادي الدبلوماسي خلال الفترة من 17 إلى 21 مايو 2009.
- نظمت اللجنة الدورة التدريبية الثالثة للقائمين على إنفاذ القوانين حول "التشريعات القطرية وحقوق الإنسان" والتي عقدت بفندق جراند ريجنسي، خلال الفترة من 24 إلى 28 مايو 2009.
- بتاريخ 2009/6/29 نظمت اللجنة بالتعاون مع المنظمة العربية للمعوقين وإدارة المجتمع المدني لتحفيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدورة التدريبية الثالثة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان ذوي الإعاقة و التي عقدت أعمالها بفندق الملينيوم خلال يومي 29، 30/6/2009.
- شاركت اللجنة في أعمال الدورة التدريبية لتدريب المدربين في ميدان حقوق الإنسان التي أقيمت بصنعاء باليمن الشقيق خلال الفترة من 8 إلى 17/7/2009 التي قام بتنظيمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بجمهورية اليمن.
- افتتحت اللجنة سلسلة ورش تدريبية بتاريخ 2009/10/19 والتي قامت بتنظيمها بالتعاون مع شركة قطر للبترول ومدينة مسيعيد الصناعية لمديري ومسؤولي مصانع الشركات التابعة لقطر للبترول وذلك بمقر نادي الغولف بمدينة مسيعيد الصناعية والتي استمرت أعمالها حتى 2009/11/2.
- نظمت اللجنة بالتعاون مع مركز التضامن العمالي الأمريكي المعنى بحقوق الإنسان دورة عن مبادئ وأساسيات حقوق الإنسان بعنوان "لك الحق وعليك الواجب" بمقر منظمة المجتمع الفلبيني بالدوحة بتاريخ 2009/11/3 استهدفت تعريف المشاركين بقانون العمل القطري وأحكام الإقامة والعمل بدولة قطر.
- نظمت اللجنة دورة تدريبية للمجتمع النيبالي في إطار ذات الحملة التدريبية "لك الحق وعليك الواجب" بتاريخ 2009/12/16.

### **في مجال الزيارات الميدانية:**

- بتاريخ 20 / 1 / 2009 قامت اللجنة بإجراء زيارة لعيادة الطب النفسي بمؤسسة حمد الطبية استهدفت الوقوف على أوضاع مرضى الطب النفسي وأنواع الأمراض النفسية بدولة قطر.

- بتاريخ 26 / 1 / 2009 قامت اللجنة بإجراء زيارة ميدانية لإدارة البحث والمتابعة بوزارة الداخلية استهدفت الوقوف على أوضاع المحتجزين وأبرز الصعوبات التي تواجه عمل الإدارة.
- بتاريخ 15 / 2 / 2009 قامت اللجنة بإجراء زيارة لمركز الدوحة العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة للوقوف على مدى الخدمات التي يقدمها المركز لفئة ذوي الإعاقة.
- قامت اللجنة بإجراء زيارة "لمدرسة التمكّن الشاملة لصعوبات التعليم"، استهدفت الوقوف على مدى الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة بالمؤسسات التعليمية.
- بتاريخ 27 / 4 / 2009 قامت اللجنة بإجراء زيارة لقناة الجزيرة للأطفال.
- بتاريخ 2009/6/7 أجرت اللجنة زيارة إلى مدرسة الوجبة المستقلة للبنات بالتنسيق مع إدارة المدرسة حيث تم إلقاء محاضرة حول العنف ضد المرأة.
- بتاريخ 2009/8/30 قامت اللجنة بإجراء زيارة إلى حجز الإبعاد للوقوف على الأوضاع المتعلقة وأحوال المحتجزين وتم إعداد تقرير بشأنها ورفع ه إلى سعادة وزير الدولة للشؤون الداخلية.

### **- في مجال الندوات والمؤتمرات وورش العمل:**

- شاركت اللجنة في فعاليات "أسبوع الدوحة الرابع للتعليم" المنعقدة بمدرسة الدوحة الثانوية المستقلة للبنين خلال الفترة من 22 إلى 26 / 2 / 2009.
- شاركت اللجنة في أعمال المؤتمر الخامس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان المنعقد بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 8 إلى 9 مارس 2009 تحت عنوان "الانتخابات في الوطن العربي وأثرها على حقوق الإنسان".
- شاركت اللجنة في أعمال ورشة العمل التي قامت كلية القانون بتنظيمها للطالبات تحت عنوان "اعرفي حقوقك" بتاريخ 8 مارس 2009، تم التعريف خلالها بدور اللجنة وأهدافها واختصاصاتها وما تقوم به من مهام في سبيل ذلك.
- شاركت اللجنة في أعمال منتدى حوار حقوق الإنسان العربي - الأوربي الرابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن حقوق المهاجرين المنعقد في لاهاي بهولندا خلال الفترة من 11 إلى 13 مارس 2009.

- شاركت اللجنة في أعمال "اللجنة المعنية بالعلاقات مع دول الخليج واليمن بالبرلمان الأوروبي" المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسل بتاريخ 29 مارس 2009، تم خلالها استعراض التطورات في مجال حقوق الإنسان بدولة قطر.

- شاركت اللجنة في أعمال معرض قطر المهني المنعقد خلال الفترة من 12 إلى 16 مارس 2009.

- نظمت اللجنة ورشة عمل حول "حقوق الإنسان من خلال الحق في التعليم" بالتنسيق مع "مدرسة دجيل النموذجية المستقلة للبنين" بمقر المدرسة بتاريخ 2009/4/16.

- نظمت اللجنة "الملتقى الأول لمؤسسات الصم الخليجية" بالتعاون مع المركز الثقافي الاجتماعي للصم، والذي عقدت أعماله بفندق شرق خلال الفترة من 26 إلى 27 أبريل 2009.

- بتاريخ 21 / 5 / 2009 شاركت اللجنة في أعمال الندوة التي قامت بتنظيمها كلية أحمد بن محمد العسكرية تحت عنوان "حقوق الإنسان السجين بين المعايير الدولية والقوانين القطرية".

شاركت اللجنة في أعمال ورشة العمل الخاصة " بالفئات الضعيفة بين تحديات الواقع ونظرة المستقبل " والتي قامت بتنظيمها جمعية الهلال الأحمر القطري بتاريخ 2009/6/7,8 في مقر الجمعية .

- شاركت اللجنة في أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر لمنتدى آسيا والباسيفك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقد بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 4 إلى 7 أغسطس من العام الماضي والذي ناقش العديد من قضايا حقوق الإنسان كان من أبرزها : الإساءة إلى الأديان وحرية التعبير والإعلام والعلاقة بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان .

- شاركت اللجنة في أعمال مؤتمر الأمانة المالية بدول الخليج وتأثيرها على العمالة في جنوب شرق آسيا الذي عقد بجمهورية الهند خلال الفترة من 21 إلى 2009/7/22.

- بتاريخ 2009/7/22 شاركت اللجنة في أعمال اللجنة الفرعية التابعة للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بمشاركة عدد كبير من خبراء وممثلي منظمات حقوق الإنسان بالدول العربية والتي تضمنت أعمالها مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

- بتاريخ **2009/10/2** انطلقت فعاليات المؤتمر الإقليمي الثالث حول "التنمية الاجتماعية من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني بالبلدان العربية " والذي قامت اللجنة بتنظيمه بالمشاركة مع المؤسسة العربية الديمقراطية بالتعاون مع منظمة لا سلم بلا عدالة وشبكة الشراكة من اجل الحوار الديمقراطي والذي عقدت أعماله على مدار يومي **12، 13/10/2009** والذي استهدف تبني مسودة جدول أعمال المنتدى ومسودة البيان الختامي المقرر عرضه على الاجتماع الوزاري بالمنتدى الذي عقد بالمغرب برئاسة مشتركة بين المغرب وإيطاليا في نوفمبر العام الماضي.
- نظمت اللجنة بالتعاون مع قسم الحريات العامة وحقوق الإنسان بقناة الجزيرة الفضائية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" ومركز الدوحة لحرية الإعلام، ورشة عمل بعنوان "حرية الرأي والتعبير في الدول العربية الواقع والطموح".
- في مجال الإعلام:-** تم التنسيق مع جريدة الوطن على تخصيص ص صفحة شهرية بصفة دورية للجنة لتغطية موضوعات وقضايا حقوق الإنسان، وتم نشر هذه الصفحة بالأعداد الصادرة بتاريخ **2/2، 1/3، 5/4، 5/5 / 2009**.
- قامت اللجنة بالتنسيق مع جريدة الوطن بتخصيص صفحة يومية بالجريدة لتناول حقوق الإنسان الأصم وذلك خلال المدة من **19 إلى 25 أبريل 2009** بالتزامن مع أسبوع الأمم العربي.
- أطلقت اللجنة حملة إعلامية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة من **3 إلى 31/مارس 2009** استهدفت نشر وتعميق الوعي المجتمعي بالآثار والمخاطر الضارة لصور الاتجار بالبشر والتعريف بهذه الصور.
- أطلقت اللجنة بتاريخ **1 / 5 / 2009** حملة إعلانية للتوعية والتثقيف بحقوق المرأة والطفل تحت عنوان "اكتشف الحقيقة".
- أطلقت اللجنة حملة إعلامية خلال الفترة من **12 إلى 2009/7/17** لنشر الوعي والتثقيف بمبادئ حقوق الإنسان لدى كافة فئات المجتمع ومنها الصحف اليومية الوطنية وإذاعة صوت الخليج وتلفزيون قطر ووضع لافتات بالمجمعات والطرق مستهدفة نشر وتعميق الوعي المجتمعي بمبادئ حقوق الإنسان.

- بتاريخ 2009/8/9 نظمت اللجنة مؤتمراً صحفياً ضم العديد من العاملين في مجال الصحافة والإعلام للتعريف بالحملة الإعلامية التي أطلقتها اللجنة وأهداف هذه الحملة تم خلاله تكريم الحاضرين من العاملين بالصحافة والإعلام وتوزيع الهدايا التذكارية لقاء جهودهم في تعاونهم مع اللجنة.

### **في مجال الكتب والإصدارات والمطبوعات:**

- في إطار حرص اللجنة على أداء مهامها المتعلقة بنشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان، قامت اللجنة بإعداد وطباعة كتيب عن حقوق و واجبات العمال تحت مسمى "كتيب الجيب للعامل" والذي يتضمن التعريف بحقوق العامل وواجباته في ضوء قانون العمل رقم 14 لسنة 2004 والقوانين المنظمة لدخول وإقامة الأجانب وذلك في صورة مبسطة تتضمن أجوبة لمعظم الأسئلة الشائعة المتعلقة بكافة علاقات العمل وذلك باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والأردية، وتم إرسال العديد من النسخ لعدة جهات حكومية.

- في إطار حرص اللجنة على أداء مهامها المتعلقة بالعمل على تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات الدولية التي أضحت الدولة طرفاً فيها قامت اللجنة بإعداد وطباعة ونشر وتوزيع كتاب عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها دولة قطر تحت عنوان "الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها في دولة قطر"، تضمن تجميعاً لكافة نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، إضافة إلى نصوص العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتم إرسال مائتي نسخة منه إلى المجلس الأعلى للقضاء، والعديد من النسخ لعدة جهات حكومية..

- بتاريخ 15 / 1 / 2006 تم إصدار العدد السادس من المطبوعة الدورية للجنة "الصحيفة" والذي تضمن العديد من موضوعات وقضايا حقوق الإنسان كان من بينها الاحتفال باليوم الوطني لحقوق الإنسان، وحقوق السجناء في ضوء المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

- بتاريخ 22 / 5 / 2009 تم إصدار العدد السابع من مطبوعة "الصحيفة" والذي تناول العديد من موضوعات حقوق الإنسان كان فيها استضافه الدوحة للمؤتمر العربي الأول لحقوق الإنسان وعدة مقالات وأبحاث عن موضوعات وقضايا حقوق الإنسان.
- تعكف اللجنة على إصدار "مرونة سلوك المسؤولية الاجتماعية للشركات" في إطار اعتبار الشركات القطرية شريكاً مع هذه الشركات لرفع قدرات منتسبيها ووضع مدونه سلوك للمسؤولية الاجتماعية تتضمن كافة مبادئ حقوق الإنسان وفق آليات ومعايير المسؤولية الاجتماعية.
- نظمت اللجنة في فعاليتها للاحتفال باليوم الوطني لحقوق الإنسان في احتفالاً للعاملين بها بتاريخ 2009/11/11 بفندق جراند ريجنسي تم خلاله تكريم بعض موظفي اللجنة من ذوي الأداء المتميز وتوزيع الهدايا التذكارية.
- احتفالاً باليوم الوطني أقامت اللجنة زاوية "ستاند" بمجمع فيلاجيو التجاري خلال الفترة من 8 إلى 2009/11/11 لتعريف الزوار بدور ومهام وطبيعة عمل اللجنة وتوزيع بعض المطبوعات والهدايا التذكارية على الزوار.
- احتفالاً باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يوافق العاشر من ديسمبر من كل عام نظمت اللجنة احتفالاً في 2009/12/10 تحت عنوان "الذكرى ال 61 لصدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان" بمقر النادي الدبلوماسي بالدوحة بحضور عدد من السفراء ولفيف من المهتمين بالشأن العام.

## " القسم السادس "

### مرئيات اللجنة وتوصياتها حول أوضاع حقوق الإنسان

ستعرض اللجنة في هذا القسم لمرئياتها وتوصياتها حول أوضاع حقوق الإنسان عام 2009، من خلال إلقاء الضوء على ما يكشف عنه استقراء هذه الأوضاع من تطورات ايجابية وما يعترض بعض الحقوق من صعوبات وتحديات ومرئيات اللجنة ومقترحاتها إزاء هذه التحديات منطلقة في ذلك من إيمانها بوحدة ما ترمي إليه جهود كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها من غايات سامية للارتقاء بأوضاع حق وق الإنسان، ومستظلة بهدي مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وما أرساه دستور البلاد الدائم من مبادئ، والمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

### **أولاً: على صعيد الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:**

**شهد عام 2009** تطورات إيجابية على هذا الصعيد رصدتها اللجنة تمثل في انضمام الدولة إلى بعض الاتفاقيات الدولية هي الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة، وسحب الدولة تحفظها العام السابق بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذا اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، إضافة إلى الانضمام إلى البرتوكول الخاص بمنع ومعاينة الاتجار بالبشر الملحق بالاتفاقية الأخيرة.

**توصيات اللجنة:** ترى اللجنة أهمية انضمام الدولة إلى المزيد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، لما يشكله ذلك من خطوة ذو أبعاد ايجابية متعددة من شأنها أن تثمر عن تحقيق العديد من المصالح الوطنية على المستويين المحلي والدولي، فإضافة إلى ما يجسده ذلك من تعزيز وإثراء كبير لحقوق الإنسان على المستوى الداخلي، فقد بات ذلك أيضاً يمثل من أهم وأرقى مجالات التعاون الدولي والذي يمهد كافة السبل للدول أمام مختلف أوجه العلاقات الدولية بما يؤتي بدوره بثماره الطيبة على مختلف الميادين، ويكسب الدولة مكانة أكثر سموً ورفعته على المستوى الدولي.

**وانطلاقاً مما تقدم تذكر اللجنة:** بأهمية انضمام الدولة إلى العهدين الدوليين للحقوق

المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لما يحظيان به من أهمية



كبرى بين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتأمل اللجنة في سرعة انتهاء اللجنة المشكلة لدراسة انضمام الدولة لهذين العقدين والإعلام عن هذا الانضمام في أجل قريب .

- دراسة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .

- إعادة النظر في تحفظ الدولة على نص المادة " 2/9 " من الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة وتمكين المرأة من نقل جنسيتها لأطفالها أسوة بالرجل للمبررات والاعتبارات السابق الإشارة إليها لدى تعليق اللجنة على الانضمام لهذه الاتفاقية .

- إعادة النظر في التحفظ على الفقرة 1 من المادة 7 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص بشأن التدابير اللازمة لبقاء ضحايا الاتجار بالبشر بصفة مؤقتة في الحالات التي تقتضي ذلك مراعاة للظروف الإنسانية والاستثنائية لهؤلاء في هذه الحالات .

### **ثانياً: في نطاق الحقوق المدنية والسياسية:**

ستعرض اللجنة فيما يلي لأهم ما طرأ على أوضاع كل منها من تطورات إيجابية خلال عام 2009 وما يعترض طريقها من تحديات وتوصيات اللجنة بشأنها على النحو الآتي:-

### **الحق في الحياة:**

لم ترصد اللجنة أو تتلقى ثمة بلاغات أو شكاوى تشير إلى حدوث إنتهاك لهذا الحق مما قد يقع في نطاق مسؤولية السلطات العامة بما يمثل تواصلًا في إيجابيات هذا الحق .

### **الحق في الحرية والأمان الشخصي:**

شهد العام المنصرم تطوراً إيجابياً يتصل بهذا الحق تمثل في إستحداث بعض الأحكام الإيجابية بالقانون رقم 4 لسنة 2009 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وهي المتعلقة بإلزام الكفيل بتسليم المكفول جواز سفره عقب إتمام إجراءات الإقامة، وزيادة المهلة المقررة لمغادرة العامل الوافد البلاد عقب إنتهاء الغرض أو الإقامة، والتوسع بعض الشئ في حالات نقل الكفالة، والتي تمثل في مجملها تعزيزاً للحق في حرية التنقل والإقامة على نحو ما ورد تفصيلاً بشأنها لدى تعليق اللجنة على أحكام هذا القانون .

### **توصيات اللجنة:** لازالت بعض التحديات الهامة تعترض سبيل هذا الحق على نحو ما كفله

دستور البلاد الدائم ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والمبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة، والتي وإن كانت اللجنة قد سبق التنويه إلى بعضها بتقاريرها السابقة، إلا أنه لا يسعها سوى إعادة طرحها نظراً لبقاء هذه التحديات والتي توصي اللجنة بشأنها بما يلي:-

- أهمية إعادة النظر في بعض أحكام القانون 17 لسنة 2002، بشأن حماية المجتمع الواردة بالمادتين الأولى والثانية والتي تجيز التحفظ على المتهم في بعض الحالات بموجب قرار لمدة تصل إلى سنتين دون عرضه أو إحالته إلى القضاء لإثبات براءته أو إدانته في محاكمة يتيح له فيها ضرورات الدفاع وفقاً لنص المادة 39 من دستور البلاد الدائم، على نحو يكفل تحقيق مقتضيات حماية المجتمع وحماية الحقوق والحريات في ذات الوقت.

- إعادة النظر فيما تجيزه المادة السابعة من القانون 5 لسنة 2003 بشأن جهاز أمن الدولة من التحفظ على من يشتبه في ارتكابته الجرائم التي تقع في نطاق اختصاص جهاز أمن الدولة لمدة تصل إلى ثلاثين يوماً دون عرضة على النيابة العامة.

- إعادة النظر في أحكام المادتين 18.1 من القانون 3 لسنة 2004 بشأن الإرهاب فيما تجيزه للنيابة العامة من حبس المتهم لمدة ستة أشهر دون عرضه على القضاء، وكذا التوسع بعض الشيء في تعريف الجريمة الإرهابية وذلك إتساقاً مع أحكام اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الإرهاب التي صادقت عليها الدولة بالمرسوم رقم 27 لسنة 2008.

- إعادة النظر في أحكام المادتين 5.3 من القانون 7 لسنة 2007 بشأن المنازعات الإدارية، لتمكين من صدر بحقهم قرارات بإبعادهم عن البلاد من اللجوء للقضاء للنظر في هذه القرارات وعلى نحو يكفل تحقيق مقتضيات الصالح العام وحماية حقوق الصادر بحقهم هذه القرارات في إبراء ساحتهم مما قد ينسب إليهم في محاكمة تتاح لهم فيها ضمانات الدفاع، نظراً لجسامة الآثار الناتجة عن هذه القرارات، والتي تمس العديد من الحقوق والحريات في مقدمتها حرية التنقل والإقامة، وذلك في ضوء أحكام دستور البلاد الدائم في هذا الشأن.

- إعادة النظر فيما تضمنه نص المادة 38 من القانون 4 لسنة 2009 بتنظيم دخول وإقامة الوافدين وكفالتهم من جواز توقيف الوافد حال صدور حكم بإبعاده أو أمر بترحيله، وذلك لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة مماثلة للاعتبارات السابق الإشارة إليها بهذا التقرير لدى تعليق اللجنة على هذا القانون.

- إعادة النظر في نظام حجز الإبعاد، على نحو ما سيرد بتوصيات اللجنة بشأنه لدى تناولها أماكن الاحتجاز.

- عدم التوسع في قرارات الإبعاد الصادرة بشأن بعض الحالات خاصة لدى التقدم بطلبات نقل الكفالة، لما رصدته اللجنة من صدور قرارات بالإبعاد في بعض هذه الحالات، إذ مع تقدير اللجنة للاعتبارات الأمنية التي قد توجب رفض نقل الكفالة إلا أن هذه الاعتبارات لا تقتضي إصدار قرار بإبعاد هؤلاء عن البلاد لما ينطوي عليه ذلك من جزاء يلحق هؤلاء في هذه الحالة جراء تقديمهم هذه الطلبات.

### **المؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز ومعاملة المحبوسين والمحتجزين:**

رصدت اللجنة تواصل الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع النزلاء بالسجن المركزي وأماكن الاحتجاز.

- رصدت اللجنة بعض التطورات الايجابية الهامة التي إستحدثها القانون 3 لسنة 2009 بشأن المؤسسات العقابية والإصلاحية والتي كان في مستهلها تعديل مسمى القانون إلى "قانون المؤسسات العقابية والإصلاحية " بدلاً من مسمى "قانون تنظيم السجون " بما يعكس إستهداف النظام العقابي الإصلاح والتأهيل، إضافة لبعض الأحكام الهامة التي تمثل تعزيزاً وحماية لحقوق المحبوسين من المحكوم عليهم، والمحبوسين إحتياطياً، والمحبوسين ممن لم تتجاوز أعمارهم ثماني عشر عاماً، وتعزيز الحقوق المتعلقة بالثقيف والترفيه والرعاية الصحية، فضلاً عن توفير مزيد من الضمانات لحالات الإفراج الشرطي والإفراج الصحي، على النحو الوارد تفصيلاً بتعليق اللجنة بهذا التقرير على أحكام هذا القانون.

- رصدت اللجنة تواصل جهود وزارة الداخلية المتعلقة بمنع التعذيب وغيره من المعاملة القاسية واللاإنسانية، ولم ترصد اللجنة أو تتلقى ثمة شكاوى تشير إلى تعرض أي من النزلاء لأعمال تعذيب، وإن كانت قد تلقت بلاغات قليلة حول سوء معاملة بعض حالات بحجز الإبعاد.

### **التحديات والتوصيات:** توصي اللجنة بلهية إعادة النظر فيما تضمنه نص المادة 76 من

القانون رقم 3 لسنة 2009 بشأن المؤسسات العقابية والإصلاحية من تخصيص مكان بالمؤسسة العقابية لغير القطريين الذين يتقرر إبعادهم لحين تنفيذ حكم أو قرار الإبعاد، لعدم توافق ذلك مع أحكام المادة الأولى من القانون ذاته التي تعرف المؤسسة العقابية بأنها

الأمكان المخصصة لتنفيذ "العقوبات"، إضافة للإعتبارات الهامة الأخرى المشار إليها بهذا التقرير لدى تعليق اللجنة على أحكام هذا القانون.

- تفعيل أحكام قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالإشراف القضائي على الأماكن المخصصة للحبس، والتوسع في زيارة المؤسسات العقابية والإصلاحية من قبل أعضاء النيابة العامة نفاذاً لذلك.

- تكثيف جهود وزارة الداخلية بشأن تبني المزيد من البرامج الخاصة للتدريب والتثقيف للقائمين على أماكن الاحتجاز للوقاية من التعذيب نفاذاً لأحكام المادة "10" من اتفاقية مناهضة التعذيب في هذا الشأن.

### **الاختفاء القسري:**

لم ترصد اللجنة أو تتلقى أية بلاغات تشير إلى وجود أي من حالات الاختفاء القسري خلال عام 2009.

### **حجز الإبعاد:**

رصدت اللجنة تواصل جهود وزارة الداخلية في العمل على إزالة التحديات المتعلقة بحجز الإبعاد أهمها صدور قرار وزير الدولة للشؤون الداخلية رقم 29 لسنة 2009 بتاريخ 2009/6/16 بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لدراسة حالات الموقوفين في حجز الإبعاد و الذي تضمن النص أن تتولى هذه اللجنة دراسة حالات الموقوفين الذين تجاوزت مدة إيقافهم ثلاثة أسابيع لأي سبب أو أية حالات أخرى تعذر ترحيلها وأية إشكالات تواجهها إدارة البحث و المتابعة في مسائل الترحيل و تفويض اللجنة لاتخاذ القرارات المناسبة ورفع التوصيات الخاصة بنقل الكفالة بصفة دائمة أو مؤقتة أو إعارة إلى الوزير أو من يفوضه لاعتمادها ، فضلاً عن استمرار تعليمات سعادة وزير الدولة للشؤون الداخلية بعدم قبول إيداع أي شخص بحجز الإبعاد بناء على طلب من الكفيل، إضافة لاستمرار العمل على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمودعين بحجز الإبعاد.

**التحديات والتوصيات:** لا زالت اللجنة ترى في حجز الإبعاد أهم التحديات التي تعترض مسيرة حقوق الإنسان بدولة قطر لما ينطوي عليه من مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان التي

يؤكد عليها دستور البلاد الدائم ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عما يعكسه من صورة سلبية ولا تتفق وواقع حقوق الإنسان بدولة قطر وتنال من جهودها الوافرة في هذا الميدان، بما تعيد ال لجنة معه طلبها بضرورة إعادة النظر في هذا النظام.

وقد رصدت اللجنة استمرار بعض التحديات والصعوبات المتعلقة بحجز الإبعاد خلال المدة التي يغطيها التقرير سنعرض لأهمها فيما يلي:-

- رصدت اللجنة خلال زيارتها لحجز الإبعاد في مطلع هذا العام استطالة مدد احتجاز بعض المودعين، وعدم تناسب الطاقة الاستيعابية للغرف وأعداد المودعين.

ولئن كانت اللجنة قد سبق لها أن أوصت بالعديد من تقاريرها السابقة إلى ضرورة إعادة

النظر في نظام حجز الإبعاد، إلا أنها لا يسعها الكف عن مواصلة طرح هذا الأمر نظراً لأهميته البالغة ولما له من آثار عديدة بالغة الأهمية، ويأتي حرص اللجنة على إعادة هذا

الطرح إنطلاقاً من إيمانها بأن هذا النظام لا يتفق والرؤى الحضارية التي تكشف عنها السياسة الرشيدة، التي تنتهجها البلاد التي أثمرت عن إنجازات متلاحقة في العديد من المجالات، وقناعتها بأن هذا النظام لم يعد يتفق ومكانة دولة قطر على المستوى الدولي

في ميدان حقوق الإنسان، **وإنطلاقاً من ذلك توصي اللجنة بما يلي :**

- استبدال حجز الإبعاد بدار مؤقتة للإيواء يراعي في إنشائها ونظم عملها التمايز عن المؤسسات العقابية، لكون الإيداع حجز الإبعاد ليس بالعقوبة وفقاً لكافة التشريعات القائمة بالدولة حتى حالات الإبعاد القضائي والتي تقتضي تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها الإبعاد عن البلاد وليس الإيداع بحجز الإبعاد.

- والى أن يتم إعادة النظر في حجز الإبعاد توصي اللجنة، بمنح اللجنة المشكلة لدراسة حالات المودعين حجز الإبعاد الصلاحيات اللازمة لل إفراج عن جميع الحالات التي تثبت إيداعها دون مقتضي لذلك، وعدم قصر اختصاصها على الحالات التي مضى على إيداعها مدة ثلاثة أسابيع.

- حصر ما قد يوجد من حالات تم إيداعها حجز الإبعاد لوجود دعاوي مدنية بين المودعين وكفلائهم وتكفيل هؤلاء لحين الفصل في هذه الدعاوى.

- سرعة تنفيذ حالات الإبعاد الصادر بشأنها أحكاماً قضائية واجبة النفاذ والتنسيق مع الشركات الوطنية العاملة في مجال النقل الجوي والبري في هذا الشأن.

**الحق في المحاكمة المنصفة:** وهو أحد الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور البلاد الدائم وأكدت عليها كافة المواثيق الدولية ذات الصلة باعتباره من أقدس الحقوق وأجلها لارتباطه بمبادئ إرساء العدالة وسيادة القانون وكونه أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي في كل مجتمع.

وقد رصدت اللجنة تواصل أداء القضاء القطري رسالته في إقامة العدل في حيطة ونزاهة دون ميل أو تمييز من أي نوع، إلا أن اللجنة رصدت أيضا بعض التحديات التي لا زالت تعترض سبيل هذا الحق تتمثل في بطئ إجراءات التقاضي في بعض الحالات نتيجة زيارة إعداد القضايا المطروحة أمام القضاء مقارنة بإعداد القضاة، وهو ما توصي معه اللجنة بما يلي:

**توصيات اللجنة:-** زيادة عدد القضاة وأعضاء النيابة العامة أعداد القضايا المطروحة أمام القضاء.

- إفساح المجال للطعن على القرارات الإدارية أمام القضاء وعدم تحصين أي منها من رقابة القضاء عدا ما يتعلق بأعمال السيادة.

- تنقية التشريعات المنظمة لإجراءات التقاضي من الإجراءات التي من شأنها إطالة أم د التقاضي وقصرها على الإجراءات التي تقتضيها العدالة الناجزة، والتوسع في وضع الحدود الزمنية المناسبة لمباشرة كل من هذه الإجراءات وحث المتقاضين على سرعة انجازها في الآجال الملائمة من خلال تقرير غرامات مالية عند التراخي في انجازها.

- التوسع في الأخذ بنظام ال قاضي المتخصص لما يتيح التخصص من الدقة وسرعة الانجاز.

- التوسع في الأخذ ببدائل حل المنازعات بين الأفراد خارج ساحات القضاء، والتوسع في نظام الأوامر الجنائية، وتفعيل نظام التحكيم في المنازعات المدنية، وتفعيل عمل اللجان العمالية المنصوص عليها بقانون العمل.

- سرعة الفصل في القضايا العمالية نفاذاً لما يقضى به قانون العمل في هذا الشأن.

**حرية الرأي والتعبير:**

وهي أحد الركائز الأساسية للنظم الديمقراطية المعاصرة بحسبها من العناصر الرئيسية المؤثرة في بناء وتكامل الشخصية الإنسانية وتحقيق المشاركة الفعالة في بناء المجتمعات .

وقد رصدت اللجنة نمواً مجتمعياً متصاعداً لحرية الرأي والتعبير خلال عام 2009 سواء على مستوى الأفراد أو وسائل الإعلام والنشر، حيث يتم تناول العديد من القضايا والموضوعات عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بما في ذلك مناقشة وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالأجهزة الحكومية .

وقد سبق للجنة أن أعربت بتقريرها الدوري الأول عام 2009 عن قلقها إزاء ما رصدته من تصريحات صحفية تم تداولها بوسائل الإعلام المحلية في الآونة الأخيرة لبعض المقترحات والتوصيات التي نسبت إلى مجلس الشورى الموقر، والتي تضمنت الدعوة إلى تشديد الضوابط المفروضة حول حرية الإعلام المسؤولة، وما تداول أيضا بوسائل الإعلام من إن هذا المقترح قد لاقى تأييداً وقبولاً من مجلس الوزراء الموقر بما قد يكشف عن توجه نحو تشديد القيود المفروضة على حرية النشر والإعلام .

وإذ تؤكد اللجنة دائماً على قناعتها بالحرية المسؤولة للإعلام وأهمية وضع الضوابط اللازمة لعدم التجاوز على حقوق وحرريات الآخرين ومراعاة مقتضيات الصالح العام، ومع تقدير اللجنة لهذه المقترحات والرؤى وما ترمي إليه من غايات نبيلة إلا أن اللجنة لتؤكد أيضا على أن قانون المطبوعات والنشر رقم "8" لسنة 1979 يتضمن العديد من القيود سواء المتعلقة بإجراءات تأسيس المطبوعة الصحفية ودور النشر وكذا المتعلقة بالنشر، والتي لطالما نوهت اللجنة بتقاريرها السابقة إلى أهمية إعادة النظر فيما يتضمنه هذا القانون من أحكام والتخفيف من هذه القيود وإلغاء العقوبات السالبة للحرق المقررة به بشأن قضايا النشر والتي لم تعد تتواءم ومسيرة الديمقراطية التي تشهدها البلاد، وتعكس صورة سلبية لا تتفق والواقع السياسي الاجتماعي والثقافي في هذا الشأن، وقد سبق أن خاطبت اللجنة وزارة الثقافة والفنون والتراث لتبني اقتراح بمشروع قانون جديد أو تعديل القانون القائم على نحو يحد من هذه القيود واستبدال العقوبات السالبة للحرية الواردة به بالغرامات المالية المشددة، واستحسنت اللجنة ما أفاد به كتاب وزارة الثقافة والفنون والتراث من تلاقي مرئياتها مع رؤى اللجنة في هذا الشأن .

كما استحسنّت اللجنة ما رصدته من تصريحات تم تداولها مؤخراً بوسائل الإعلام حول شروع وزارة الثقافة في إعداد مسودة قانون جديد للإعلام لتنظيم كافة شئون وسائل الإعلام بدلاً من قانون المطبوعات والنشر وان هناك توجه عام لتعزيز المكتسبات والحريات الصحفية.

**توصيات اللجنة:** تأمل اللجنة سرعة النظر في استبدال قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1979 بقانون جديد للإعلام يتبنى فلسفة تشريعية حديثة -على غرار قانون المؤسسات العقابية والإصلاحية رقم 3 لسنة 2009- وعلى نحو يعزز حرية الرأي والتعبير بطريقة النشر وحرية الصحافة والحد من القيود المتعلقة بإجراءات ترخيص المطبوعات الصحفية وشروط مزاوله العمل الصحفي، والشروط المتعلقة بدور النشر والصلاحيات المقرر لمدير إدارة المطبوعات والنشر، وإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر واستبدالها بالغرامة المالية المشددة.

### **الحق في المساواة:**

شهد عام 2009 تطوراً إيجابياً هاماً وفاعلاً على صعيد الحق في المساواة بين المرأة والرجل تمثل في انضمام الدولة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما من شأنه الإسهام في إرساء وتكريس وتعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل على نحو ما أشارت إليه اللجنة بهذا التقرير لدى تعليقها على انضمام الدولة لأحكام هذه الاتفاقية.

**توصيات اللجنة:** رغم هذه التطورات الإيجابية إلا أنه لا زالت بعض التحديات المتعلقة بهذا الحق والتي توصي اللجنة بشأنها بما يلي:

- إعادة النظر في بعض أحكام قانون الإسكان رقم 2 لسنة 2007 بشأن ضوابط الانتفاع المقررة به الواردة بالمادتين 6، 13 والتي تضمنت أحكامهما المغايرة في الانتفاع بين من يحملون الجنسية القطرية، وذلك في ضوء ما يؤكد عليه دستور البلاد الدائم بمادته 34 من أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات.

- تعزيز الحق في المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة القطرية من نقل جنسيتها لأطفالها أسوة بالرجل، وتعديل قانون الجنسية القطرية 38 لسنة 2005 فيما تضمنه من أحكام في هذا الشأن.



## الحق في المشاركة في الحياة السياسية:

رصدت اللجنة تواصل جهود الدولة نحو تعزيز النهج الديمقراطي وتفعيل المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية في مختلف الميادين، حيث رصدت اللجنة تواصل عقد وتنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات التي يتم خلالها تناول ومناقشة كافة السياسات والبرامج وتبادل الأفكار والرؤى بشأنها. غير أن اللجنة لتوصي في هذا الشأن بأهمية سرعة إصدار القانون الخاص بانتخابات وشروط وإجراءات الترشيح ونظام الانتخابات لمجلس الشورى والذي تترقب اللجنة صدوره منذ مدة طويلة وإجراء الانتخابات المقررة لمجلس الشورى إعمالاً لأحكام دستور البلاد الدائم في هذا الشأن.

## الحق في التجمع السلمي:

لم ترصد اللجنة خلال عام 2009 أو تتلقى ثمة شكاوى تنطوي على ادعاءات بشأن الحق في التجمع السلمي، بما يجسد توأماً في إيجابيات هذا الحق. بيد أن اللجنة لتذكر بما سبق أن نوهت عنه بتقاريرها السابقة من أهمية إعادة النظر في بعض أحكام القانون رقم 18 لسنة 2004 بشأن الاجتماعات العامة والمسيرات لما تضمنه من عدة قيود بشأن هذا الحق، وهو ما يقتضي تعديل نصوص المواد 3، 4، 5، 6، 11، 12، 13، 15، 17، 18، 19 من القانون المشار إليه.

## الحق في تكوين الجمعيات:

لم ترصد اللجنة خلال عام 2009 أو تتلقى ثمة شكاوى بشأن هذا الحق مما يعد توأماً في الإيجابيات المتعلقة به، إلا أن اللجنة لتذكر أيضاً بأهمية إعادة النظر في بعض أحكام القانون 12 لسنة 2004 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والحد من القيود المتعلقة بإجراءات تأسيس الجمعيات وتحديد نطاق أعمالها، ومنحها المزيد من الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها، وهو ما يقتضي تعديل نصوص المواد 7، 14، 22، 24، 31، 42 من القانون المشار إليه.

## ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

شهد عام 2009 جهوداً متواصلة من الدولة ترمي إلى تعزيز مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجاءت أبرز هذه الجهود على صعيد الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل والحق في العيش الكريم، وأثمر ذلك عن تطور ايجابي هام شهدته هذا العام رسدته اللجنة تمثل في محافظة دولة قطر على ترتيبها المتقدم بالتقرير السنوي للتنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعتمد في تقييم وترتيب الدول على ثلاثة متغيرات هي مستوى الرعاية الصحية من خلال مؤشر نسب التعليم وجودته، ودخل الفرد من خلال قياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث تقدم مركز دولة قطر من المرتبة الـ 34 عالمياً بتقرير التنمية البشرية لعام 2008 إلى المرتبة الـ 33 عالمياً بتقرير التنمية البشرية لعام 2009 والذي تضمن تغطية لمعدلات التنمية في 177 دولة بما يكشف عن توظيف الدولة مقدرات البلاد في مساراتها الصحيحة والسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وستعرض اللجنة لأوضاع كل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما شهدته من تطورات ايجابية وما يعترضها من تحديات وتوصيات بشأنها على النحو الآتي:

### **الحق في الصحة:**

رصدت اللجنة جهوداً متصلة من الدولة لتوفير الصحة للمواطنين والمقيمين، وظلت معدلات الإنفاق العام على الصحة عن مستوياتها المرتفعة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الآفاق العام على المرتفعة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2009 مبلغ 1864 دولار للفرد خلال عام 2009، كما رصدت اللجنة إيلاء وزارة الصحة العامة جهوداً واضحة بشأن التوعية المجتمعية للوقاية ومكافحة الوباء العالمي الذي اجتاح العديد من دول العالم منذ مطلع العام الماضي والمعروف باسم "أنفلونزا الخنازير H1N1" فضلاً عما رسدته اللجنة من تصريحات رسمية لوزارة الصحة العامة تفيد عزمها إنشاء مستشفى جديد لفئات العمال ومراكز صحية جديدة وتطوير خدمات الطوارئ بمستشفى حمد.

**التحديات والتوصيات :** مع هذه التطورات الايجابية لا زالت هناك بعض التحديات المتعلقة بهذا الحق رسدتها اللجنة تتمثل أهمها في تكديس حالات المرضى من المترددين على بعض الأقسام الطبية بمؤسسة حمد الطبية، وتضرر بعض الحالات من المرضى

والمتريدين ممن لا يجيدون استخدام اللغة الانجليزية من استخدام هذه اللغة في كافة الإجراءات الطبية وقلة عدد الأطباء في بعض الأقسام والتخصصات، وعدم توافر الكوادر المدربة لدى بعض موظفي الاستقبال، وضعف الرعاية الطبية اللازمة لمرضى الطب النفسي والأمراض العقلية وهو ما توصي معه اللجنة بما يلي:

- زيادة عدد الأطباء في بعض الأقسام والتخصصات لمواجهة الزيادة المضطردة في أعداد المرضى في ضوء زيادة إجمالي عدد السكان -وفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن جهاز الإحصاء- إلى 1,638,829 للقضاء على تكديس المرضى.

- إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتدريب الكادر الطبي والتمريضي لاستخدام اللغة العربية الى جانب اللغة الانجليزية لمن لا يجيدون استخدام اللغة الأجنبية من المرضى.

- سرعة النظر نحو تطبيق نظام التامين الصحي وشموله كافة المواطنين والمقيمين.

- سرعة تنفيذ المشروعات المستقبلية المعلن عنها بتصريحات وزارة الصحة بإنشاء

مستشفى للعمال وزيادة عدد المراكز الصحية وتطوير خدمات الطوارئ بمستشفى حمد.

- تكثيف البرامج المتعلقة بالصحة الوقائية والتوعية بالأمراض البائية ولا سيما مرضى

الايديز ووباء أنفلونزا الخنازير H1N1.

- إعداد البرامج التدريبية اللازمة لموظفي الاستقبال لتدريبهم على السبل اللازمة للتعامل مع المرضى والمراجعين وكيفية تقديم المساعدات اللازمة لهم.

- إيلاء مزيج من الاهتمام والدعم للرعاية الصحية للطب النفسي ومرضى الأمراض النفسية والأمراض العقلية.

### **الحق في التعليم:**

رصدت اللجنة خلال عام 2009 للدولة على صعيد هذا الحق إلى دعم وتعزيز والارتقاء على

المستوى التعليمي بدولة قطر، حيث شهد العام الماضي صدور القرا رقم 14 لسنة 2009

بتنظيم المجلس الأعلى للتعليم والذي تمثلت أهدافه في الارتقاء بمستوى التعليم بما يكفل

احتياجات الدولة من الموارد البشرية المتميزة في مختلف المجالات، كما رصدت اللجنة

تواصل معدلات الإنفاق على التعليم عند مستوياتها المرتفعة وتخصيص الدولة نسبة 2,8%

من الناتج الإجمالي المحلي للإنفاق على البحث العلمي، وبلغ عدد المدارس بالدولة -وفقاً

لأحدث إحصائيات الصادرة عن جهاز الإحصاء 567 مدرسة وعدد الطلاب المقيدين بها 165024، كما بلغ عدد الجامعات 9 جامعة وعدد الطلاب المقيدين بها 1248 طالب.

**التحديات والتوصيات:** وقفت اللجنة على بعض التحديات التي رصدتها من خلال ما تلقتة من بلاغات او شكاوى ومتابعتها لما يتم تداوله ونشره بوسائل الإعلام المختلفة، والتي لا زالت تعترض سبيل الاعمال الكامل لهذا الحق والتي توصي اللجنة بشأنها ما يلي:

- تكثيف المزيد من الجهود اللازمة لتوفير استيعاب كافة المواطنين والمقيمين بالمدارس الحكومية والمستقلة في ضوء زيادة إجمالي عدد السكان بالدولة.

- استكمال الجهود المتعلقة بإدماج المزيد من مبادئ حقوق الإنسان بالمناهج الدراسية بالمرحل التعليمية المختلفة.

- إيلاء مزيد من الدعم للخدمات التعليمية بالتع ليم الحكومي تحقيقاً لمزيد من تكافؤ الفرص لغير القادمين في الحصول على خدمة تعليمية جيدة، وتفعيل أحكام قانون التعليم الإلزامي 25 لسنة 2001 المتعلقة بإلزامية ومجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ الثامنة عشر وتوفير الوزارة المتطلبات اللازمة لذلك.

- منح المتفوقين بالمرحل التعليمية المختلفة مزيداً من الرعاية والاهتمام استثماراً لطاقتهم ونبوغهم.

### **الحق في العمل:**

أحد أهم حقوق الإنسان التي تؤكد عليها المواثيق الدولية ويكفلها دستور البلاد لاتصاله الوثيق بسائر الحقوق وكونه المدخل الرئيسي لضمان حق الإنسان في العيش الكريم وتؤكد المواثيق الدولية على أن الأصل في العمل أن يكون رضائياً قائماً على الاختيار الحر في إطار رابطة عقدية أو علاقة تنظيمية يرتضيها أطرافها يكون أداء العمل في نطاقها منصفاً وإنسانياً وكفالة المساواة في الأجر عن الأعمال ذاتها وهو ما أكد عليه دستور البلاد من أن العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية وينضمها القانون.

وقد رصدت اللجنة جهوداً متواصلة للدولة على صعيد الحق في العمل تمثلت في السعي إلى توفير فرص العمل الملائم لكافة المواطنين وتوفير البيئة الملائمة للعمل، حيث شهد عام 2009 صدور قانون الموارد البشرية رقم 8 لسنة 2009 والذي استهدف وفقاً لما ورد

بأحكامه توفير بيئة العمل الآمنة الدافعة إلى العطاء المتميز والتعاون والإبداع والذي تضمن العديد من الايجابيات الهامة التي أشارت إليها اللجنة لدى تعليقها على هذا القانون بهذا التقرير، كما تم تعيين نسبة كبيرة من المتقدمين للعمل خلال النصف الثاني من العام الماضي والتي بلغت وفقاً لتصريحات رسمية حديثة لوزارة العمل عدد 2246 من المواطنين فضلاً عن إحالة 2531 إلى البند المركزي واستمرار رواتبهم لمدة عامين، كما تشير الإحصائيات إلى تدني معدل البطالة مقارنة بمعدلاته العالمية وعدم تجاوزه نسبة 5%، كما رصدت اللجنة تواصل الجهود الإنسانية النبيلة لمؤسسة صلتك التي أنشئت بمبادرة كريمة من سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سمو أمير البلاد حيث عقدت المؤسسة قمة لها وسط حضور واهتمام محلي وإقليمي ودولي في تاريخ 2009/6/8 والذي أعلن خلالها عن خلق وتوفير العديد من فرص العمل للشباب بالمنطقة العربية من خلال دور المؤسسة كجسر يصل بين الشباب من طالبي العمل وأرباب العمل فضلاً عن تواصل حرص الدولة على تنظيم معرض قطر المهني برعاية سمو ولي العهد الذي يهدف لتوفير فرص متنوعة من التوظيف والتدريب والتطوير للطلبة والخريجين الجدد وتلبية احتياجات سوق العمل.

### **التحديات والتوصيات:**

- رصدت اللجنة بعض التحديات التي لا زالت تعترض سبيل هذا الحق والتي توصي بشأنها بما يلي:
- تبني المزيد من البرامج والسياسات المتعلقة بتدريب وتطوير القدرات والكفاءات الوظيفية للمواطنين والاستثمار الأمثل لهذه القدرات والكفاءات.
  - ضبط وتوجيه مخرجات التعليم وفقاً لاحتياجات سوق العمل بالدولة من التخصصات والمؤهلات اللازمة.
  - تمكين من ردت إليهم الجنسية القطرية عقب سحبها أو إسقاطها عنهم من العودة لعملهم السابق أو من حهم أولوية في إيجاد فرص العمل لهم رفعا للمعاناة الشديدة عن هؤلاء

وتضررهم من فقدان وظائفهم وفقاً لما رصدته اللجنة فيما تلقتة من بعض البلاغات والشكاوى في هذا الشأن.

14 - التخفيف من القيود الواردة على الحق في التنظيم العمالي والإضراب بقانون العمل لسنة 2004 وإعادة النظر في أحكام المادتين 116، 120 في هذا الشأن.

### الحق في السكن:

أحد أهم احتياجات الأساسية لتأثيره المباشر على التمتع بسائر الحقوق والذي أكدت عليه كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها الإعلان العالمي بالمادة 25 منه. وقد وقفت اللجنة على أوضاع هذا الحق خلال العام المنصرم، حيث رصدت تواصل جهود الدولة الرامية إلى تعزيز وتوفير الحق في السكن الملائم لكافة المواطنين سواء على صعيد مشاريع الإسكان الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل والتي كانت قد بدأتها الدولة استجابة لما سبق أن طالبت اللجنة بتقاريرها عن الأعوام السابقة، وشروعها في إقامة مشروع إنشاء عدد كبير من الوحدات السكنية تستوعب 300 ألف شخص من هذه الفئات، أو على صعيد توفير المسكن الملائم لبعض الحالات الإنسانية الملحة التي لا تتوافر بحققها الشروط والضوابط المقررة للانتفاع بنظام الإسكان وفقاً لقانون الإسكان 2 لسنة 2007 حيث واصلت اللجنة المشكلة بناءً على التعليمات السامية لسمو ولي العهد وبلغته كريمة منه استجابة لطلب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان -حيث واصلت هذه اللجنة دراسة هذه الحالات.

### التحديات والتوصيات:

لا تزال موضوعات الإسكان تشكل شاغلاً أساسياً لدى بعض الحالات من المواطنين ولا سيما الموضوعات المتعلقة بإسكان ذوي الحاجة ومن لم تتوافر بحققهم الشروط والضوابط المقررة للانتفاع بقانون الإسكان 2 لسنة 2007 وكذا الموضوعات الخاصة بقييم التعويض عن نزع الملكية وتخصيص لأراضي والتي رصدتها اللجنة مما تلقتة من بلاغات وشكاوى ومتابعتها لما يتم نشره بوسائل الإعلام.

حيث رصدت اللجنة أنه ولئن كان مؤشر أسعار القيم الإيجارية السائدة قد اتجه نحو الانخفاض بعض الشيء إلا إن هذه القيم لا زالت تفوق طاقة الكثير من المواطنين والمقيمين من محدودوي ومتوسطي الدخل.

كما رصدت اللجنة تضرر بعض الحالات جراء طول المدد المقررة للانتفاع بنظام الإسكان الواردة بالقانون 2 لسنة 2007 بشأن الإسكان خاصة ممن يحملون الجنسية القطرية بطريقة التجنس لاشتراط مضي مدة خمسة عشر عاماً لاستحقاقهم الانتفاع بهذا النظام.

كما رصدت اللجنة تضرر بعض الحالات المتعلقة بانتفاع المرأة القطرية والمرأة القطرية المتزوجة من أحد أصحاب البطاقات أو من غير قطري من طول المدد المقررة لانتفاعهم بنظام الإسكان.

كما رصدت اللجنة تضرر بعض الحالات من ذوي الحاجة ممن اكتسبوا الجنسية بطريقة التجنس من اشتراط مضي خمس عشر عاماً لانتفاعهم بنظام الإسكان لما من شأنه حرمانهم من ذلك طيلة تلك المدة ويزيدهم معاناة فوق معاناتهم، إضافة لتضرر بعضهم من قيمة بدل الإيجار المخصص لذوي الحاجة وعدم وفائه بالغرض منه في ظل القيم الإيجارية السائدة.

كما رصدت اللجنة تضرر بعض الحالات ممن ردت إليهم الجنسية القطرية عقب سحبها أو إسقاطها جراء عدم تمكينهم من الانتفاع بنظام الإسكان على سند من أنه قد سبق لهم الانتفاع رغم اضطرارهم إلى سداد كامل قيمة قروض الإسكان عند سحب أو إسقاط الجنسية عنهم.

وفي ذات السياق رصدت اللجنة تضرر بعض الحالات من بعض نظم العمل المتبعة في تخصيص أراضي الإسكان لعدم الاعتماد في ذلك على منح الأولوية وفقاً لتاريخ تقديم هذه الطلبات.

### **وانطلاقاً مما سبق توصي اللجنة بما يلي:**

- أهمية إعادة النظر في بعض أحكام قانون الإسكان رقم 2 لسنة 2007 التي تتضمن المراجعة في شروط الانتفاع بنظام الإسكان بين القطريين والمتجنسين رغم كونهم جميعاً يحملون الجنسية القطرية في ضوء ما يؤكد عليه الدستور من أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة.

- إعادة النظر في الضوابط المقررة لانتفاع ذوي الحاجة الواردة بالمادة 3 من قرار مجلس الوزراء 18 لسنة 2007 من اشتراط مضي خمسة عشر عاماً على اكتساب الجنسية القطرية لانتفاع ذوي الحاجة بنظام الإسكان.

- إعادة النظر في الضوابط المقررة لانتفاع المرأة القطرية المطلقة، والمرأة القطرية المتزوجة من أصحاب البطاقات المؤقتة أو من غير قطري الواردة بقرار مجلس الوزراء 17 لسنة 2007 من اشتراط مضي خمس سنوات على تاريخ الطلاق، واشتراط ثبوت الإقامة المستمرة بالدولة لمدة خمس سنوات سابقة على تاريخ تقديم الطلب.
- إعادة النظر فيما تضمنه القرار 3 لسنة 2008 بشأن ضوابط انتفاع المتجنسين بنظام الإسكان من اشتراط مضي مدة خمس عشر عاماً على اكتساب الجنسية لانتفاع المتجنس ذكراً كان أو أنثى بنظام الإسكان فضلاً عن اشتراطه مضي خمس سنوات على الطلاق إضافة للمدة السابقة لانتفاع المطلقة المتجنسة بهذا النظام.
- تمكين من ردت إليهم الجنسية عقب سحبها أو إسقاطها من الانتفاع بنظام الإسكان في ضوء اضطرارهم إلى رد قيمة كامل ما تحصلوا عليه من قروض الإسكان لدى سحب أو إسقاط الجنسية عنهم.
- منح الأولوية في تخصيص أراضي الإسكان وفقاً لتاريخ تقديم الطلب باعتباره الأكثر تحقيقاً للعدالة في هذا الشأن.
- إعادة النظر في قيمة بدل الإيجار المخصص لذوي الحاجة تمكيناً من الوفاء بالغرض المخصص له في ظل القيم الإيجارية السائدة.
- تقدير قيم التعويض المقررة عن نزع الملكية وفقاً للقيم السوقية وتيسير الإجراءات المتعلقة بذلك.
- تخفيض السن المقرر للانتفاع بنظام الإسكان إلى ثمانية عشر عاماً بدلاً من 22 عاماً وتعديل نص المادة السادسة من القانون 2 لسنة 2007 بشأن الإسكان في هذا الشأن.

### **الحق في العيش الكريم:**

وهو جوهر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف في مجملها إلى ضمان التحرر من الحاجة والعوز وتوفير سبل العيش الكريم والوقاية من الفقر الذي تضمن إعلان الأمم المتحدة للألفية تعهد جميع الدول بالعمل على مكافحته واستئصال شأفته بحلول عام

2015.



وقد رصدت اللجنة تواصل جهود الدولة نحو توفير الحق في العيش الكريم لكل من يخضع لولايتها القانونية، إلا أن ارتفاع أسعار بعض السلع لا زال يشكل تحدياً هاماً أمام أعمال هذا الحق لمحدودي ومتوسطي الدخل.

### **وتعزيزاً لهذا الحق توصي اللجنة بما يلي:**

- تكثيف الجهود اللازمة لإعادة أسعار بعض السلع والخدمات إلى المستويات الملائمة لمتوسطي ومحدودي الدخل.

- تبني المزيد من البرامج والسياسات اللازمة لمساعدة وتوفير سبل العيش الكريم للفقراء ووقايتهم من العوز والحاجة.

- تطبيق نظام التأمين الاجتماعي الخاص بحالات الوفاة والمرض واصابات العمل والشيوخوخة والعجز والبطالة.

- منع الأكثر احتياجاً وفقراً من المواطنين الراغبين والباحثين عن عمل أولوية من فرص التوظيف تمكيناً لسد احتياجاتهم المعيشية.

### **رابعاً : حقوق الفئات الأولى بالرعاية:**

#### **حقوق الطفل:**

تزايدت جهود الدولة نحو رعاية الطفولة في العديد من المجالات، سواء على مستوى الرعاية الصحية المقدمة للأطفال وفي مجال حق الطفل في التعليم وصدر القانون 25 لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون 25 لسنة 2001 بشأن التعليم الإلزامي لتشديد العقوبة المقررة للمسؤول عن الطفل حال امتناعه عن إلحاق الطفل دون عزر بمرحلة التعليم الإلزامي بما يشكل تعزيزاً لحق الطفل في التعليم.

بيد أن اللجنة توصي في سبيل استكمال ما تنشده الدولة من توفير المنظومة المتكاملة لحماية حقوق الطفل بما يلي:

- استحداث قانون خاص بحقوق الطفل اتفاقاً مع اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحق بها والتي صادقت عليها الدولة .

- رفع سن الحدث الوارد بالتشريعات إلى ثمانية عشر عاماً اتساقاً مع أحكام المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل في هذا الشأن.

- تبني المزيد من البرامج والسياسات لايلاء رعاية خاصة بحقوق الطفل المعاق لضمان تمتعه الكامل والمتكافئ بكافة حقوقه.

- إعداد إستراتيجية متكاملة للتربية على حقوق الإنسان متضمنة استحداث واستخدام الوسائل التعليمية والتدريبية الملائمة والشيقة في إدماج مبادئ حقوق الإنسان بالمناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة.

### حقوق المرأة:

أضحى لايلاء حقوق المرأة والطفل رعاية خاصة أعمق الدلالات على رقي الدول لما يعكسه ذلك من منظور ثقافي حضاري يكسب الدولة مكانة رفيعة على المستوى الدولي. وقد رصدت اللجنة تواصل جهود الدولة في المضي إلى النهج الذي بدأته نحو تعزيز حقوق المرأة وترسيخ المساواة بينها والرجل في إطار من التوازن بين تحقيق الالتزام بمبادئ ومقاصد الإسلام السمحة ومراعاة مقتضيات الانفتاح والتطورات العالمية المعاصرة. وقد شهدت أوضاع المرأة تطورات متلاحقة رصدتها اللجنة في الآونة الأخيرة والتي أثمر عنها الفكر المستنير الهادف والرؤى الحضارية الثاقبة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى "حفظه الله" وسمو الشيخة /موزه بنت ناصر المسند " حرم سمو أمير البلاد" والتي كان من أهمها ما شهدته عام 2009 من انضمام الدولة للاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بالمرسوم 28 لسنة 2009 الصادر بتاريخ 2009/6/23 والذي يجسد خطوة حضارية مضيئة على طريق تعزيز وحماية مجمل حقوق المرأة.

### التحديات والتوصيات:

رغم ما حققته مسيرة حقوق المرأة من انجازات غير قليلة إلا أن هناك بعض التحديات التي لا زالت تعترض هذه المسيرة تتمثل فيما رصدته اللجنة من بعض الحالات القليلة التي تتعرض فيها المرأة للعنف الأسري والمجتمعي الناتج عن بقايا موروث ثقافي يقف عثرة في تحقيق المساواة الفعلية بينها والرجل، وهو ما توصي معه اللجنة بما يلي:

- دعم وتعزيز وتنمية دور المرأة في المشاركة في الحياة السياسية من خلال خطة وطنية تتضمن تعميق الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في هذا الشأن.

- إعادة النظر في نص المادة 13 من قانون الجنسية 38 لسنة 2005 فيما يقضي به من جواز سحب أو إسقاط الجنسية عن الزوجة إذا كانت قد اكتسبتها بالتبعية لزوجها حال

اسقاطها أو سحبها عن الأخير وذلك اتفاقاً مع أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة في هذا الشأن.

- توفير المزيد من الضمانات القانونية اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية للحضانة والسكن.  
- منح المرأة القطرية حق نقل جنسيتها لأطفالها أسوة بالرجل إعمالاً لما يؤكد عليه الدستور من أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات.

- تبني المزيد من البرامج والسياسات الالزمة للتوعية بأنماط السلوك الضارة ولا سيما العنف ضد المرأة وتوفير سبل الحماية والرعاية لضحايا العنف.

**حقوق العمال:** شهد عام 2009 بعض التطورات الايجابية على صعيد حقوق العمال كان

أبرزها ما تضمنه قانون تنظيم دخول وخروج وإقامة الوافدين وكفالتهم 4 لسنة 2009 من أحكام ايجابية بشأن جواز نقل كفالة العامل حال وجود دعاوى قضائية بين العامل ورب العمل وحال ثبوت تعسف الكفيل.

بيد أنه رغم توفير الدولة الحماية اللازمة لحقوق العمال سواء على المستوى التشريعي والمؤسسي والتنفيذي إلا أن اللجنة رصدت استمرار بعض التحديات المتعلقة بعلاقات وظروف العمل التي يمكن أن تمثل واقعاً سلبياً ينال من الجهود المتعددة للدولة لتعزيز حقوق هذه الفئة، تتمثل أهمها في إساءة استخدام البعض لنظام الكفالة في بعض الحالات باستقدام عمالة دون توفير فرص عمل لهم لقاء الحصول على مبالغ مالية نظير استقدامهم بغرض الاتجار بتأشيرات الاستقدام وامتناع بعض أرباب العمل في بعض الحالات وتأخيرهم في حالات أخرى عن منح العمال لديهم الرواتب والمستحقات المنصوص عليها بقانون العمل والامتناع عن منحهم الموافقة على نقل الكفالة لرب عمل آخر في هذه الحالات، وتضرر بعض الحالات جراء الامتناع عن منحهم مآذونيات الخروج اللازمة لمغادرة البلاد دون مقتضى، وصدور بعض القرارات بالإبعاد عن البلاد بشأن بعض الحالات لدى تقدمهم بطلبات نقل الكفالة.

### **توصيات اللجنة:**

إزاء التحديات المشار إليها التي رصدتها اللجنة توصي اللجنة بما يلي:

- تشديد الرقابة على منح تأشيرات الاستقدام للوقاية من صور الاتجار بها وعدم منح الشركات وأرباب العمل الذين يثبت مخالفتهم لأحكام قانون العمل تأشيرات استقدام لحين التحقق من الالتزام الكامل بأحكام القانون.
- منح المزيد من الصلاحيات لإدارة علاقات العمل وإدارة تفتيش العمل بوزارة العمل اتجاه الشركات وأرباب العمل لدى ثبوت مخالفتهم أحكام قانون العمل.
- تمكين جميع الحالات التي يثبت فيها تعسف الكفيل من نقل الكفالة إلى رب عمل آخر مراعاة للظروف الإنسانية لهؤلاء واتفاقاً مع الرؤى الجديدة التي تبناها القانون **4** لسنة **2009** بتنظيم دخول وخروج وإقامة الوافدين وكفالتهم في هذا الشأن.
- منح العامل الذي يتقدم بطلب لنقل كفالته لجهة معينة لثبوت تعسف كفيله مهلة اذ اقتضت الاعتبارات الامنية عدم انتقاله لهذه الجهة، وذلك لإمكانية انتقاله لرب عمل آخر، وعدم إصدار قرارات بالإبعاد بشأن هذه الحالات.
- سرعة الفصل في الدعاوي العمالية وتفعيل نص المادة العاشرة من قانون العمل في هذا الشأن، وإعفاء العامل من أمانة الخبير في القضايا العمالية مراعاة لما يحيط بالعامل من ظروف تفقده القدرة على أدائها بما قد يؤدي إلى تفويض حقه في المحاكمة المنصفة.
- تفعيل إجراءات الأمن والسلامة والرعاية الصحية في مواقع العمل وتشديد الرقابة في هذا الشأن.
- تفعيل الأحكام الخاصة بالبدائل المقررة لمأذونيات الخروج بالقانون **4** لسنة **2009** وتيسير الإجراءات المتعلقة بكفالة الخروج تمكيناً لحق العامل في الإقامة والتنقل.

### **العمالة المنزلية:**

- لا زالت حقوق هذه الفئة تشكل تحدياً هاماً لكونها أكثر فئات العمالة لإمكانية تعرضها عن غيرها للتجاوزات، لعدم وجود تشريع خاص ينظم شئون وعلاقات العمل الخاصة بهذه الفئة وعدم خضوعهم لأحكام قانون العمل، وتأخر مشروع القانون الجاري دراسته منذ مدة بشأنها، حيث رصدت اللجنة تضرر بعض الحالات من هذه الفئة من بعض الصور المتعلقة بسوء المعاملة وطول ساعات العمل، وعدم الحصول على راحة أسبوعية، وعدم إمكانية لجوئهم إلى إدارة العمل لخروجهم عن نطاق تطبيق قانون العمل.

### **توصيات اللجنة:**

- أهمية سرعة الانتهاء من مشروع القانون الجاري دراسته بشأن هذه العمالة وإصدار هذا القانون على نحو يكفل توفير الحماية القانونية اللازمة لهؤلاء.
- توفير أو استحداث آلية لتلقي البلاغات والشكاوي المقدمة من هؤلاء المتعلقة بالعمل.
- توفير المزيد من سبل الحماية للعاملات من خدم المنازل للوقاية من أي من صور الإساءة أو الاستغلال.

### مكافحة الاتجار بالبشر:

وهو أحد الموضوعات التي أضحى تحظى باهتمام متصاعد من المجتمع الدولي في الآونة الراهنة لآثاره السلبية التي تتجاوز حدود الدول التي يقع بها أي من صورته. وقد رصدت اللجنة تطورات ايجابية هامة شهدها عام 2009 على مسار مكافحة الاتجار بالبشر تمثل في موافقة الدولة على الانضمام إلى البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص على النحو الذي أشارت إليه اللجنة لدى تعليقها على ذلك بهذا القرار، كما تضمن القانون 4 لسنة 2009 بتنظيم دخول وخروج وإقامة الوافدين وكفالتهم تشديداً للعقوبة المقررة للاتجار بتأثيرات الاستقدام، إضافة لما تقوم به المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر من جهود فاعلة لتوفير الحماية والمأوى لضحايا الاتجار بالبشر.

### التحديات والتوصيات:

ورغم توفير الدولة الحماية القانونية اللازمة لمنع والوقاية من صور الاتجار بالبشر بموجب نصوص قانون العقوبات وقانون العمل، إلا أن اللجنة قد رصدت ووفقاً للبيانات الصادرة عن المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال عام 2009، بعض الحالات القليلة التي يمكن أن تؤدي إلى خلق صور الاتجار بالبشر وفقاً لمفهومه الوارد بالمواثيق الدولية واخصها البروتوكول الخاص بمنع ومعاينة الاتجار بالأشخاص الذي وافقت عليه الدولة. وقد رصدت اللجنة أن معظم الحالات التي تشكل صوراً للاتجار بالبشر تقع نتيجة الاستغلال الذي يتعرض له بعض العمال بدول المنشأ وهي الدول المصدرة للعمالة تحت الوعد بتوفير فرص عمل لهم عقب وصولهم إلى دولة قطر، وعقب وصولهم يسعون تحت ضغط الحاجة والعوز للجوء لأي من الكفلاء للحصول على ترخيص بالإقامة بكفالتهم دون وجود فرص عمل حقيقية، إضافة للحالات الأخرى الناتجة عن سوء استغلال البعض لنظام

الكفالة واستغلال حالة الضعف للامتناع عن أداء الرواتب أو رفض نقل الكفالة لرب عمل آخر أو الاتجار بتأشيرات الاستقدام.

وإزاء تزايد اهتمام المجتمع الدولي بمكافحة هذه الظاهرة بكافة صورها لما يترتبها الاتجار بالبشر من آثار بالغة السوء تؤدي إلى النزول بالإنسان لمصاف السلع، ومع تقدير اللجنة لجهود الدولة في مجال منع والوقاية منه وفي سبيل الوقاية واستئصال ما قد يوجد من أي من صورها، تذكر اللجنة بما سبق أن أوصت به في هذا الشأن على النحو الآتي:

- تكثيف الجهود اللازمة للتنسيق والتعاون مع الأجهزة والسلطات المختصة بدول المنشأ لاتخاذ هذه الدول التدابير الوقائية اللازمة والكافية لمنع والوقاية من كافة صور الاستغلال التي يتعرض لها رعاياهم التي تؤدي لتعرضهم لأي من صور الاتجار بالبشر.

- تكثيف التنسيق والتعاون مع السفارات والبعثات القنصلية للدول المصدرة للعمالة لتكثيف جهودها مع السلطات المختصة بهذه الدول لتوعية وتثقيف رعاياهم بالنظم القانونية المقررة للعمل والإقامة بدولة قطر.

- استعدادات آليات فاعلة للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر خاصة في الأوساط الأكثر عرضة للوقوع تحت وطأته وتكثيف الجهود الأمنية اللازمة للتحرك والكشف عن أي من صور هذه الجرائم دون الاعتماد في ذلك على تلقي البلاغات أو الشكاوي لما قد يحول بين الضحايا وإمكانية الإبلاغ خشية الوقوع تحت المسائلة القانونية.

- سرعة الانتهاء من الدراسة الخاصة بمشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر والتي بدأت منذ ما يزيد على عامين وإصدار هذا القانون على النحو الذي يكفل منع والوقاية من كافة صور الاتجار بالبشر وتقرير العقوبات التي تتلائم وخطورة هذه الجرائم.

- تشديد العقوبة المقررة لعمل السخرة والعمل الإجباري المنصوص عليها بالمادة 1/322 من قانون العقوبات اتساقاً مع أحكام الاتفاقية الدولية للسخرة والعمل الإجباري لعام 1930 التي صادقت عليها الدولة بالمرسوم 26 لسنة 2003.

### حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

تولى الدولة اهتماماً متزايداً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للارتقاء والنهوض بحقوق هذه الفئة ودمجها في المجتمع كجزء من النسيج المجتمعي، وهناك العديد من المؤسسات والمراكز المتخصصة في توفير الرعاية اللازمة لهؤلاء، كما انضمت الدولة إلى الاتفاقية

الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 13/5/2008، وبوجب القانون رقم 2 لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة على المؤسسات تخصيص نسبة 2% من إعداد العاملين بها لذوي الإعاقة، إلا أن اللجنة لتنوه إلى استمرار بعض التحديات التي لازالت تعترض مسيرة حقوق هذه الفئات تتمثل في افتقار العديد من المرافق والمنشآت إلى الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمعوقين تمكيناً لهم من فرص الوصول إليها، وعدم كفاية البرامج المتعلقة بالتوعية المجتمعية بحقوق ذوي الإعاقة، وفي سبيل تعزيز حقوق هذه الفئة توصي اللجنة بما يلي:

- إيلاء مزيد من الاهتمام لنشر وتعميق الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تأهيل البيئة المادية للمرافق والإنشاءات ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات لتمكين ذوي الإعاقة من فرص الوصول إليها واستخدامها على نحو متكافئ مع الآخرين.
- تبني المزيد من البرامج المتعلقة بتدريب كوادر القطاعات المختلفة بالمجتمع حول حقوق ذوي الإعاقة على نحو يضمن التعامل الإيجابي معهم والتوعية بدورهم في التنمية.
- إعادة النظر في أحكام القانون 2 لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة لموائمتها مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء مصادقة الدولة عليها.
- سرعة النظر نحو استحداث آلية وطنية لرصد ومتابعة تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لنص المادة 33 من الاتفاقية .
- إعادة النظر في نص المادة 10 من القانون 8 لسنة 2009 بشأن الموارد البشرية بكفالة حقوق رعاية كافة الأطفال ذوي الإعاقة في ضوء أحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الشأن.

### **حقوق كبار السن:**

تحظى حقوق هذه الفئة باهتمام خاص بالعديد من المجتمعات باعتبارها من الفئات الأكثر احتياجاً للرعاية واتصال قضاياهم وما يتعرضون له من صعوبات وأزمات بقضايا الأسرة والمجتمع.

وقد رصدت اللجنة تزايد الاهتمام بحقوق هذه الفئة، إلا أنه لا زالت بعض التحديات تعترض بعض منها، وهو ما توصي معه اللجنة بما يلي:-

- توفير المزيد من الدعم للمؤسسة القطرية لرعاية المسنين لتعزيز وتنمية قدراتها فيما تقوم بأدائه من خدمات بشأن هذه الفئة.
- تفعيل وتعزيز البرامج الإعلامية المتعلقة بالتوعية والتثقيف حول دور الأسرة في رعاية كبار السن.
- تبنى المزيد من البرامج والسياسات لإدماج المسنين في المجتمع وتوفير فرص العمل الملائم للقادرين والراغبين منهم واستثمار الخبرات والكفاءات الوظيفية لهم في هذا الشأن.

**والله ولي التوفيق**